

April 2023

Fake “Universities” The Concept and Coping Strategies

Prof. Safaa Otani prof.

Professor of Criminal Law, Naif Arab University for Security Sciences Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.,
S0tani@nauss.edu.sa

Hassan Al-Abdallat Dr

Attorney General / Amman Hashemite Kingdom of Jordan, Dr.hasanalabdlat1@gmail.com

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law



Part of the [Criminal Law Commons](#)

Recommended Citation

Otani, Prof. Safaa prof. and Al-Abdallat, Hassan Dr (2023) "Fake “Universities” The Concept and Coping Strategies," *UAEU Law Journal*: Vol. 2023: No. 94, Article 2.

Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2023/iss94/2

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in UAEU Law Journal by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

Fake “Universities” The Concept and Coping Strategies

Cover Page Footnote

Prof. Safaa Otani Professor of Criminal Law, Naif Arab University for Security Sciences Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia. SOfani@nauss.edu.sa Dr. Hassan Al-Abdallat Attorney General / Amman Hashemite Kingdom of Jordan Dr.hasanalabdalat1@gmail.com

Fake “Universities” The Concept and Coping Strategies*

Prof. Safaa Otani

Professor of Criminal Law,
Naif Arab University for Security Sciences
Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
Sotani@nauss.edu.sa

Dr. Hassan Al-Abdallat

Attorney General / Amman
Hashemite Kingdom of Jordan
Dr.hasanalabdallat1@gmail.com

Abstract :

The increase in societal demand for higher education has resulted in a wide spread of global activities of universities and academic institutions. Moreover, the rise of e-learning patterns, distance education, and the increase of non-traditional types of education have prompted the development of quality assurance mechanisms as essential elements to the recognition and accreditation of academic institutions.

The problem that aroused, however, was in the exploitation of these models by certain entities claiming to be universities, idiomatically called the “degree mills”, and taking advantage of the educational environment to gain illegal profits, by selling “fake” degrees to individuals who pay their fees, without the buyer’s (student) engagement in any educational process.

Fake “Universities” are spreading at a larger scale, in an organized manner that damages the reputation of higher education institutions, especially the non-traditional ones, and negatively affect the academic work environment and harms the qualified human resources and their real competencies.

This study adopts a comparative analytical approach to investigate the concept and characteristics of fake “universities”. It also addresses their likely accountability through an examination of the legal and academic mechanisms

* Received on November 02, 2021 and authorized for publication on January 01, 2022.

applied by comparative disciplines in confronting them.

In conclusion, the study sets several recommendations. The first is the need to adopt legal means in explicitly criminalizing the practice of fake "universities" and/or accepting their fake degrees as well as the academic measures they are implementing. Moreover, the study recommended following a constructive approach in encouraging serious academic achievement and hard work to localize and enhance the foundations of scientific integrity in the society, in addition to raising social awareness on the fraud methods that fake "universities" follow. Furthermore, it is recommended implementing accreditation standards for the universities as well as their academic programs, defining degrees equivalence and controlling them within solid rules and demanding national exams, such as "aptitude tests" for equalizing foreign scientific degrees. Finally, the study asserted an urgent need for providing and publishing a constantly updated international database that includes the names of fake "universities".

KEYWORDS: Fake Universities; Concepts; Coping Strategies; Degree Mills; Accreditation; Academic Standards

"الجامعات" الوهمية المفهوم واستراتيجيات المواجهة.

د. حسن عبد الحليم العبدالات

نائب عام/ عمّان

المملكة الأردنية الهاشمية

Dr.hasanalabdlat1@gmail.com

أ.د. صفاء أوتاني

أستاذ القانون الجزائري - جامعة نايف العربية للعلوم

الأمنية المملكة العربية السعودية - الرياض

Sotani@nauss.edu.sa

ملخص البحث

أدى ازدياد الطلب المجتمعي على التعليم العالي إلى الانتشار الواسع للجامعات، وتوسع نشاطها ليكون عالمياً، ودفع انتشار أنماط التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، وانتشار أنواع من التعليم غير التقليدي إلى ابتداع آليات لضمان الجودة كعنصر أساسي للاعتراف بالمؤسسات التعليمية.

لكن المشكلة ظهرت في استغلال تلك النماذج من قبل كيانات تدّعي أنها جامعات- يطلق عليها اصطلاحاً تسمية سكاكة الدرجات Degree mill - مستغلة البيئة التعليمية لجني أرباح غير مشروعة، من خلال بيع درجات "مزيفة" لمن يدفع رسومها دون أن ينخرط المشتري (الطالب) في أي مسار أو عملية تعليمية.

وتنتشر "الجامعات" الوهمية على نطاق واسع وعلى نحو منظم، وهو الأمر الذي يسيء إلى سمعة التعليم العالي، ولاسيما التعليم غير التقليدي، ويؤثر سلباً في بيئة العمل الأكاديمية، ويلحق الضرر بالكفاءات والموارد البشرية المؤهلة في القطاع الأكاديمي.

وتقدّم هذه الدراسة- وفق منهج تحليلي مقارن- مفهوم "الجامعات" الوهمية وخصائصها

* استلم بتاريخ ٢٠٢١/١١/٠٢ وأجيز للنشر بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/١٧.



الذاتية، فضلاً عن إمكانية مساءلتها من خلال دراسة الآليات القانونية والأكاديمية التي اتبعتها النظم المقارنة في التصدي لها.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني آليات قانونية تقوم على تجريم ممارسات الجامعات الوهمية بنصوص صريحة، وكذلك تجريم استخدام درجاتها المزيفة، وتدابير أكاديمية تقوم على اعتماد نهج إيجابي يركز على نشر قيمة التحصيل الأكاديمي والعمل الرصين لتوطين وترسيخ أسس النزاهة العلمية في المجتمع، والتوعية الاجتماعية بأساليب الاحتيال التي تلجأ إليها "الجامعات" الوهمية. فضلاً عن تبني إجراءات الاعتماد للجامعات والبرامج الأكاديمية، ومعادلة الدرجات وضبطها ضمن قواعد صارمة، واشتراط الامتحانات الوطنية " اختبار القدرات " لمعادلة الدرجات العلمية الخارجية، ونشر قاعدة بيانات دولية بأسماء الجامعات الوهمية، وتحديثها باستمرار.

الكلمات المفتاحية: الجامعات الوهمية، المفهوم، استراتيجيات المواجهة، سكاكة الدرجات، الاعتماد الأكاديمي، المعايير الأكاديمية

مقدمة:

أدى ازدياد الطلب المجتمعي على التعليم العالي منذ خمسينيات القرن الماضي إلى الانتشار الواسع للجامعات، فقد ازداد الإقبال على التعليم العالي على نحو ملحوظ في العصر الحالي، وأصبح ظاهرة جماهيرية بعدما كان مقتصرًا على النخب فقط. وفي هذا الإطار تشير تقارير منظمة اليونسكو إلى أنه على الصعيد العالمي تزايد عدد الطلبة من ٦٨ مليون طالب في عام ١٩٦١ إلى ١٥٩ مليون طالب عام ٢٠٠٨، ثم إلى ٢٠٧ مليون في عام ٢٠١٤، وهو يمثل ضعف ما كان عليه عددهم في عام ٢٠٠٠. أما بالنسبة إلى دول شرق آسيا والمحيط الهادي فقد تزايد عدد الطلبة من ١٤ مليون طالب في عام ١٩٩١ إلى ٤٩ مليون طالب في عام ٢٠١٠، في حين بلغ عدد الطلبة في دولة الصين وحدها ٢٦ مليون طالب. ومن المتوقع أن يزداد عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي إلى ٢٦٢ مليون طالب وطالبة بحلول عام

٢٠٢٥^(١)، وقد توسع نشاطه الجامعات ليكون عالمياً، فمن الصعوبة تقدير عدد المؤسسات المنشأة في العالم كفروع لمؤسسات مركزها في الدولة الأم، أو المنشأة بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات أجنبية. وفي الوقت نفسه تبنت الجامعات سياسات تُعنى بالتنوع، ويقصد بالتنوع Quality في التعليم العالي - حسب وصف وكالة الجودة البريطانية QAA - "التميز" في التعليم، وفي نوعية الخريجين، وهيئة التدريس، والعملية التعليمية، والبحوث العلمية وفقاً لمعايير معتمدة تؤهلها لنيل رضا المجتمع وذوي العلاقة مع الجامعة والمؤسسة الأكاديمية، وهم الطلبة وذووهم، والمؤسسات والهيئات الاقتصادية^(٢).

وقد فرض مفهوم التعليم العالي - بوصفه سلعة عامة - إلى الوجود سياقاً تعمل فيه جامعات الدولة جنباً إلى جنب مع المؤسسات الخاصة. كما تمخض عن تزايد أعداد الطلبة المتحقين بجامعات خارج بلدانهم إلى اعتماد كثير من البلدان المصدرة للطلبة على آليات ومعايير صارمة للاعتراف بالدرجات العلمية التي يحصلون عليها، ودفع انتشار أنماط التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، وانتشار أنواع من التعليم غير التقليدي إلى ابتداع آليات لضمان الجودة^(٣) كعنصر أساسي للاعتراف بالمؤسسات التعليمية.

لكن المشكلة ظهرت في استغلال تلك النماذج من قبل كيانات تدّعي أنها "جامعات" -

(1) Unesco (2017), Six Ways to Ensure Higher Education Leaves No One Behind. unesdoc.unesco.org/images/0024/002478/247862E.pdf

(2) Quality Assurance Agency (QAA): www.qaa.ac.uk

(٣) يعني "ضمان الجودة" Quality Assurance - حسب تعريف الوكالة البريطانية QAA - كافة الأنظمة والموارد والمعلومات المكرسة للمحافظة على المعايير والجودة وتحسينها، ويشمل ضمان الجودة فرص التعليم والتعلم، وخدمات مساندة الطلاب. Op.cit. كما عرّفها أحمد الخطيب ورداح الخطيب بأنها: "عملية منظمة لتفحص النوعية تفضي إلى التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية (أو البرنامج) بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقاً، بحيث إن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها، وبحيث إن الجهة الخارجية تضمن للجودة التعليم في المؤسسة". الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية، إريد: علم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٣٦.



يطلق عليها اصطلاحاً تسمية سكاكة الدرجات (4) Degree mill - مستغلة البيئة التعليمية لجني أرباح غير مشروعة، من خلال بيع درجات "مزيفة" لمن يدفع رسومها، دون أن ينخرط المشتري (الطالب) في مسار أو عملية تعليمية.

وتنتشر "الجامعات الوهمية اليوم" كالوباء (5)، وباتت درجاتها -للأسف- واقعاً يهدد الثقة بالدرجات العلمية نفسها، وتفتح الباب على مخاطر حصول غير مؤهل على فرصة خريج حقيقي، مما يقوّض مسارات العمل الشاق والمعرفة الحقيقية، ويُخشى أن تصل إلى أعلى درجات خطورتها لتزعزع مكانة الظاهرة العلمية برمتها، ومن ورائها بمسارات التنمية في المجالات كلها، مما دفع بأهل الاختصاص لقرع ناقوس الخطر، إذ يرى الخبيران (Bear and Ezell 2005) في كتابهما "سكاكة الدرجات: صناعة المليار دولار التي باعت أكثر من مليون شهادة مزيفة" إلى أن هذا النوع من الآفات مستمر في النمو حول العالم، فأكثر من نصف الأشخاص الذين يدعون الحصول على درجة دكتوراه جديدة درجاتهم مزيفة (6). وحذر الخبيران من العواقب الوخيمة للدرجات المزيفة على قطاع العمل والمجتمع، وخاطبا أصحاب الأعمال

(4) باللغة الفرنسية Moulin à diplôme، وبعض المراجع تستخدم لفظ "المصانع"، فتسميها مصانع الدرجات Usine à degré (5) من جهته شبه الخبير John Bear الأمر بالكابوس، فوفقاً لتقديراته هناك أكثر من 300 جامعة وهمية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تباع الناس أي درجة يريدونها بأسعار تتراوح من 3000 دولار إلى 5000 دولار، ويعد مألوفاً أن تقوم جامعة وهمية كبيرة "ببيع" ما يصل إلى 500 درجة دكتوراه شهرياً يتجاوز الدخل الإجمالي لهذه الجامعات الوهمية 200 مليون دولار في السنة. وتظهر البيانات أن جامعة وهمية واحدة يمكن أن تكسب ما بين 10 ملايين دولار و20 مليون دولار سنوياً. للتوسع:

John Bear (2004), Diploma Mills: The \$200-Million-a-Year Competitor You Didn't Know You Had, April 7, quackwatch.org/consumer-education/dm1/

(6) يشير الخبيران في كتابهما المذكور -كمثال على أضرار الجامعات الوهمية- إلى أنه بعد حدوث 12 حالة وفاة خلال أسبوعين تم اكتشاف أن الممرضة التي تعمل في العيادة كمشرقة ليلية تحمل شهادة مزيفة ليتم طردها لاحقاً. للتوسع:

Allen Ezell and John Bear (2005), Degree Mills: The Billion-Dollar Industry That Has Sold Over a Million Fake Diplomas, Prometheus Books, Amherst, NY, 2005.



بالقول: "إذا ووظفتم شخصاً أشتري درجته، فعليكم حقاً أن تتساءلوا عن نوعية عمله، فضلاً عن أخلاقياته!"^(٧).

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة "الجامعات" الوهمية في تسليعها العلم وتزييف الدرجات، مستهدفة تحقيق أرباح غير مشروعة متبعة أساليب احتيالية في جذب الطلاب والاستيلاء على أموالهم مقابل وهم الدرجة الجامعية. تماماً كما يضر بائع ساعات رولكس المزيفة بشركات الساعات الشرعية من خلال جني الأموال التي كان يجب أن تجنيها تلك الشركات، ويلطخ سمعتها في الوقت نفسه، وتأخذ الجامعات الوهمية الملايين بدلاً من الجامعات ذات الجودة، وتفسد مياه التعليم العالي غير التقليدي على وجه الخصوص^(٨).

ومع ما بذلته الأنظمة الأكاديمية من جهود لتقديم تعليم قائم على معايير أكاديمية^(٩) تحدها الجهات المستفيدة من التعليم العالي^(١٠)، وما وفرته تشريعات معظم الدول من حماية

(7) Op. cit.

(8) John Bear, Diploma Mills: The \$200-Million-a-Year Competitor You Didn't Know You Had, op. cit.

(٩) يقصد بـ "المعايير الأكاديمية" Academic Standards حسب تعريف وكالة الجودة البريطانية QAA مستوى الإنجاز الذي يتعين على الطالب بلوغه للحصول على شهادة أكاديمية مع التأكيد على أن يكون هذا المستوى مساوياً لما يتم تحقيقه في البرامج المشابهة في جميع أرجاء المملكة المتحدة، ويمثل تعيين الممتحنين الخارجيين واحداً من طرق التأكد من تحقيق تلك المعايير داخل الجامعات والكليات في التخصصات (البرامج) الدراسية.

Quality Assurance Agency (QAA), Op.cit

(١٠) للتوسع: صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية-آفاقه ومعوقاته، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية-آفاقه ومعوقاته -دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف الأولى، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٣٠ وما بعد. راجع كذلك: د. هالة عبد القادر صبري، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد الرابع، المجلد الثاني، ٢٠٠٩، ص ١٤٨-١٨١.



قانونية لاستخدام مصطلح "جامعة" في الأنشطة التجارية، فإن انتقاء التقنيات المناسبة لمساءلة أصحاب "الجامعات" الوهمية يشكّل واحداً من أكبر التحديات القانونية والأكاديمية في القرن الحادي والعشرين.

والتساؤل المطروح هنا: هل تُعزى تلك التحديات إلى الخصائص التي تتسم بها "الجامعات" الوهمية؟ أم إلى الثغرات أو غياب التشريعات واللوائح في بعض أنظمة التعليم العالي التي استفادت منها تلك الجامعات لاستمرار نشاطها - كما الملاذات الضريبية- في عدد من الدول؟

أهمية الدراسة:

برزت فكرة هذه الدراسة العلمية بدافع من المسؤولية لرفد المكتبة العربية بدراسة قانونية⁽¹¹⁾ تسعى لإخضاع التصدي "للجامعات" الوهمية ودرجاتها للمنهج العلمي، وتوصيفها وتفصيل جزئياتها وممارساتها، وتوعية أفراد المجتمع عامة، والطلبة خاصة، بالمسؤولية القانونية المترتبة على استخدام الدرجات الصادرة عنها؛ لذا يبدو جلياً أن لموضوع الدراسة أهمية بالغة كانت دافعاً لاختياره، فمن الأهمية بمكان البحث في معالجة مشكلة تُوْرَق الأكاديميين، وتندر بأخطار جسيمة تهدد مؤسسات التعليم العالي في العالم برمته، وأسس الجودة في الدرجات العلمية والبيئة التعليمية نفسها، وتهدد أمن واقتصاد وتنمية المجتمعات، وثروتها الأكبر من القوة البشرية.

(11) كُتِر الحديث في الآونة الأخيرة عن الدرجات الوهمية في العالم العربي، فقد أشار د. موفق الرويلي (عضو مجلس الشورى السعودي) في حوار أجراه شقران الرشيد لصحيفة سبق الإلكترونية في الرياض في يونيو ٢٠١٩ إلى أن عدد المقالات الصحفية التي كُتبت حول الدرجات الوهمية فاق ٤٥٠ مادة، وعدّها نقلة نوعية في الكتابة الصحفية. ويمكن الوصول إلى الحوار مع د. موفق الرويلي عبر الرابط: <https://sabq.org/LypYFN> ولكننا نشير في الوقت نفسه إلى أنه مع هذا العدد من المقالات الصحفية فإننا لانجد مرجعاً عربياً يخضع ظاهرة الجامعات الوهمية للمعايير العلمية والمنهجية البحثية الأكاديمية.



ويستمد البحث أهميته من مقارنته لموضوع يتسم بالجدة، وترتبط أفكاره بنقاشات علمية على درجة كبيرة من الدقة.

أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التصدي لرصد واحدة من أهم قضايا التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين في سبيل الوصول إلى رؤية محددة حيال مواجهة "الجامعات" الوهمية تنطوي على توصيات تستند إلى أسس قانونية وعلمية رصينة.
- تقديم دراسة يُسترشد بها في فهم آليات مواجهة الدرجات الوهمية، من خلال تحليل التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية والقانونية، وتحديد المعوقات التي تواجه جهود التصدي لها وصولاً إلى أنجع السبل في حماية البيئة التعليمية من مخاطرها.
- إبراز الحاجة الكبيرة إلى التعاون العربي والدولي والعمل بنسق واحد لمواجهةها، ولاسيما أن التحدي الأكبر من أجل الحد من تلك "الجامعات" هو انتشار نشاطها عبر نطاق جغرافي غير محدد، ولاسيما بعد انتشار الأنترنت واستفادتها من سوق التجارة الإلكترونية بفضاءاته الرحبية، فضلاً عن قواعد الاختصاص القانوني الإقليمي التي تعد معوقاً لا يستهان به يؤدي إلى محدودية فعالية الجهود الرامية إلى ملاحقتها.

فرضيات الدراسة: يمكن صياغة الفرضيات الآتية وإخضاعها للمناقشة والتحليل وصولاً إلى اختبار مدى صحتها:

الفرضية الأولى: يثير توصيف موضوع الدراسة كثيراً من الصعوبات، بعضها يتعلق بماهية "الجامعات" الوهمية، وبعضها يتأتى من نقص شفافية البيئة التي تسمح لها بالنمو من خلالها.

الفرضية الثانية: هناك قصور قانوني يرتبط بتجريم بعض الممارسات المتعلقة بالتعليم، وبوثوقية الدرجات العلمية.



الفرضية الثالثة: ثمة مجموعة من المعوقات تحدّ من المواجهة الفعّالة للجامعات الوهمية، يتعلق بعضها بمصالح طلابها، ويرتبط بعضها الآخر بغياب التنسيق الدولي وانتشار الأنترنت.

منهج الدراسة وخطتها: تقتضي طبيعة البحث الجمع بين أكثر من منهج بحثي بهدف الإحاطة بالجوانب المختلفة لمشكلة الدراسة، وعليه تبني الباحثان المنهج التحليلي التأسيلي في تحديد مفهوم "الجامعات" الوهمية، وفي المقاربة القانونية لممارساتها مع اعتماد المنهج الوصفي في بعض النقاط ولاسيما في توصيف انتشارها.

كما تبني المنهج المقارن في دراسة التوجهات التشريعية المقارنة في التصدي لظاهرة "الجامعات" الوهمية، بغية استنباط مواطن القوة والضعف في كل منها، وتقييم فعالية دورها. في إطار معالجة الإشكاليات السابق طرحها، واستكمالاً للأصول المنهجية، فقد قُسمت الدراسة إلى الفصلين، والمباحث الآتية:

الفصل الأول: مفهوم "الجامعات" الوهمية:

المبحث الأول-الماهية: ويتضمن التعريف الاصطلاحي للجامعات الوهمية، والجذور التاريخية، والانتشار الحالي

المبحث الثاني-الخصائص الذاتية: ويتضمن آليات العمل، والسياقات التي تنفذ من خلالها إلى قطاع التعليم العالي، واللاعبون والمتضررون منها.

الفصل الثاني: استراتيجيات مواجهة "الجامعات" الوهمية.

المبحث الأول-الآليات القانونية: ويتضمن مساءلة "الجامعات" الوهمية نفسها، ومساءلة طلابها.

المبحث الثاني-الآليات الأكاديمية: ويتضمن آليات التحقق من اعتمادية الجامعة المانحة، وآليات التحقق من معادلة الدرجات غير الوطنية.

الفصل الأول

مفهوم "الجامعات" الوهمية

إذا كان يقصد بالتزييف: التلاعب بشيء ليبدو ذا قيمة، فهذا تقريباً ما تفعله "الجامعات" الوهمية؛ إذ يقوم نشاطها على استنساخ مزيّف للدرجات العلمية، وبيعها لمن يدفع رسومها دون أن يكون لها هدف سوى تحقيق الربح المادي، ودون استيفاء مشتريها لأي من متطلبات نيلها، ومن ثم "تسليح التعليم"، وتحويله إلى سلعة تُباع وتُشترى.

وقد انتشرت تلك "الجامعات" منذ عقود، وروّجت لمنتجاتها "المزيفة" من خلال نشر الإعلانات في الصحف، لكن عملها ازدهر، وأصبح أكثر سهولة مع تقدم التكنولوجيا، وانتشار الأنترنت، فبحلول عام ٢٠٠٠ تحوّل معظم هذه الجامعات إلى نموذج أعمال للتجارة الإلكترونية، فأصبح بالإمكان شراء درجات عبر الأنترنت تماماً مثل أي منتج آخر، مما أعطى سوقها دفعة قوية قدرت بمئات الملايين من الدولارات^(١٢).

وقد لا يكفي ما سبق للتعرف على مفهوم "الجامعات" الوهمية؛ لذا تم تحديد ماهيتها (المبحث الأول)، ثم البحث في خصائصها الذاتية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

ماهية "الجامعات" الوهمية

التعريف الاصطلاحي، والجذور التاريخية، والانتشار الحالي بغية الوصول إلى تحديد ماهية "الجامعات" الوهمية تم تحديد تعريفها الاصطلاحي (المطلب الأول)، ثم جذورها التاريخية (المطلب الثاني)، ثم بيان انتشارها على الصعيدين العالمي والعربي، وذلك لفهم التغيير

(١٢) يقدر بعض الخبراء قيمة تجارة الدرجات الوهمية بمليار جنيه استرليني، انظر:

Jon Clarke, Fake degrees: The secret industry damaging so many employers, Agency central, www.agencycentral.co.uk/articles/2017-04/why-fake-degrees-are-destroying-recruitment.htm



الذي اكتنف ممارساتها حتى باتت وباءً حقيقياً يجتاح البيئة التعليمية في أصقاع العالم برمته (المطلب الثالث).

المطلب الأول التعريف الاصطلاحي

من المتعارف عليه في الأوساط الأكاديمية الدولية استعمال مصطلح " Degree Mills " للدلالة على "الجامعات الوهمية"، وهي كيانات تدعي التعليم عن بعد، وتقوم ببيع درجات للطلاب الذين يدفعون رسومها، بناءً على خبرتهم العملية أو خبرتهم في الحياة.

وكلمة Mill لها معان عديدة في اللغة الإنكليزية منها: طاحونة، وسكاكة، ومصنع،.. ولعل التسمية الأكثر تقاطعاً مع ما تقوم به "الجامعات الوهمية فعلياً هي "سكاكة" كاستخدام مجازي لهذه الكلمة^(١٣)؛ لأن ما تقوم به يشترك مع سكاكة ضرب النقود (سك النقود: ضربها، سبكها وطبعها)، إذ السكاكة تطبع أشياء (النقود)، وهي ذات قيمة اقتصادية، كما يمكنها أن تطبع نقوداً مزيفةً دون رصيد، وسكاكة الدرجات يمكنها أن تفعل الشيء نفسه، فتطبع درجات لا يقابلها أي رصيد أو تحصيل علمي، ومن جهة أخرى فإن أصحاب تلك السكاكات يُشبهون مروّجي العملة المزيفة، فكلاهما يصنع تضخُّماً مُزيفاً، يُقوِّض مسارات التنمية.

أما الدرجات الأكاديمية Academic Degrees فيقصد بها: "مؤهل يمنح للطلاب عند إتمامه بنجاح دورة دراسية في كلية أو مؤسسة تعليمية"^(١٤).

ويمكن القول: إن سكاكة الدرجات مفهوم متعدد المعاني، ويتداخل مع عدد من الممارسات،

(١٣) المجاز اللغوي - كما عرّفه البلاغيون - هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قد تكون المشابهة، وقد تكون غيرها، والقرينة قد تكون لفظية، وقد تكون حالية.

(14) Wikipedia .Academic degrees



إذ يطلق المصطلح -على نحو ساخر- لوصف الجامعات غير المعتمدة، وهي مؤسسات ذات كيان قانوني، ووجود واقعي إلا أنها تفتقر إلى الاعتماد المحلي والدولي؛ لذلك فهي ذات مستوى متدنٍ من القبول الجامعي، ومعدل توظيف منخفض (التعليم الربحي (For-profit education)^(١٥)).

كما يستخدم مصطلحًا "سكاكة الدرجات Degree Mills" و"سكاكة الدبلومات Diploma Mills" على نحو شائع بالتبادل للدلالة على المسمى نفسه، مع ذلك يتم التمييز في الأوساط الأكاديمية بين "Degree Mills"، وهي (موضوع دراستنا، ويقصد بها "الجامعات الوهمية)، و"طواحين الدبلومات Diploma Mills"؛ وهي كيانات تباع درجات مزورة لجامعات حقيقية مستفيدة من التقنيات الرقمية في تزويرها^(١٦).

(١٥) يقصد بالتعليم الربحي (المعروف أيضاً باسم صناعة الخدمات التعليمية) المؤسسات التعليمية التي تديرها شركات خاصة تسعى لتحقيق الربح. وقد نما هذا النوع من التعليم بسرعة في أجزاء كثيرة من العالم. ويُعزى هذا النمو إلى عدد من العوامل منها: ازدياد عدد الطلاب، والاعتراف بأن الوصول الواسع إلى التعليم العالي سيكون مفيداً اقتصادياً للأفراد والحكومات والمجتمع عموماً. ويشكّل التعليم الربحي أكثر من ٧٠٪ من قطاع التعليم العالي في عدد من الدول كالمند وماليزيا واليابان وكوريا الجنوبية وأندونيسيا والفلبين، وفي أستراليا يرتفع عدد الطلاب في التعليم العالي الخاص الربحي، مع توقعات دراماتيكية للسنوات العشر القادمة. للتوسع:

Mahsood Shah, Sid Nair, "Private for-profit higher education in Australia: Widening access, participation and opportunities for public-private collaboration". Higher Education Research and Development.

www.researchgate.net/publication/263720823_Private_for-profit_higher_education_in_Australia_Widening_access_participation_and_opportunities_for_public-private_collaboration.

(١٦) تختص سكاكة الدبلومات بتزوير الدرجات، وهو نشاط مزدهر على الإنترنت، إذ يقوم المزور بتقليد الدرجات الجامعية بما يسمح بالحصول على شهادة مزورة وكأنها صادرة عن جامعة معترف بها -هارفرد أو كولومبيا-. وقد وجد في المملكة المتحدة أكثر من ١٩٠ سكاكة دبلومات تقدم درجات مزورة في عام ٢٠١٥، الأمر الذي حذرت منه جهات رسمية عدة، ولاسيما أن آليات التزوير أصبحت على درجة عالية من التطور والحرفية؛ وهو الأمر الذي دفع بعض الهيئات الوطنية إلى تأسيس قاعدة بيانات تحتوي على معلومات وبيانات الخريجين من المستويات العلمية جميعها لضمان حقهم في التوظيف، وحماية حرمة التعليم من التزوير. للتوسع: wikipedia.org/wiki/Diploma_mill في السياق =



أما في المفهوم الدقيق فقد عرّف قاموس وبستر الدولي الثالث الجديد سكاكة الدرجات بأنها: "مؤسسة للتعليم العالي تعمل دون إشراف من وكالة حكومية أو مهنية، وتمنح درجات إما من قبيل الاحتيال، أو لا قيمة لها لعدم وجود معايير سليمة"^(١٧).

وعرّفها الباحثان الأمريكيان Stewart and Spille بأنها: "شخص أو كيان تبيع أو تمنح المؤهلات الأكاديمية دون أن تدعم الحصول عليها قاعدة معرفية علمية كافية أو دون إثبات تحقيق مستوى معين من المعرفة"^(١٨).

ويعرّف الأستاذ الإيطالي Luca Lantero الجامعات الوهمية بأنها: "كيانات مستقلة تعمل دون اعتراف النظم الوطنية للتعليم العالي، وتمنح درجات أكاديمية عند دفع رسوم ثابتة على

نفسه، كشف أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردني د. تركي عبيدات عن ارتفاع عدد الدرجات الجامعية المزورة التي ضبطت خلال عام ٢٠٠٩، حيث وصل عددها إلى (٧٤) شهادة. وأشار د. عبيدات إلى أن هنالك فرقاً بين الشهادة المزورة، والشهادة التي لم يتم معادلتها، إذ إن الأخيرة، هي شهادة تصدر عن جامعة، إلا أن حاملها لم يتقيد بشروط المعادلة مثل الحصول المسبق على الثانوية العامة أو الالتزام بمدة الإقامة، أو تكون صادرة عن جامعة غير معترف فيها وغيرها من المتطلبات. فيما الشهادة المزورة التي لم تصدر عن جامعة، وحصل عليها حاملها دون أن يدرس في تلك الجامعة، أو درس فيها لكنه لم يستكمل متطلبات النجاح. للتوسع راجع: سرايا، التعليم العالي تضبط ٧٤ شهادة مزورة وأخرى غير معادلة يمكن الوصول إليه عبر الدخول إلى الرابط: www.sarayanews.com/article/12111

(17) "An institution of higher education operating without supervision of a state or professional agency and granting diplomas which are either fraudulent or because of the lack of proper standards worthless". Webster's Third New International Dictionary

(18) "A person or organisation selling or awarding academic qualifications, which are not supported by an adequate scientific knowledge base or which are not bounded to demonstrate the achievement of a certain level of knowledge".

في عام ١٩٨٨، درس الباحثان الأمريكيان David W. Stewart and Henry A. Spille بتكليف من مجلس التعليم الأمريكي، امتداد ظاهرة "التعليم غير التقليدي". وقد أصبح كتابها:

Stewart and Spille (1988), *Diploma Mills: Degree of fraud*, Macmillan Publishing Company, 866 Third Avenue, New York, NY 10022.

مرجعاً في هذا المجال. وقد عادت بعض الولايات الأمريكية إليه في معرض صياغتها للوائح المتعلقة بالرقابة على الكليات الخاصة وغير المعتمدة.

نحو غير قانوني، وخلال فترات زمنية قصيرة -من سبعة أيام إلى بضعة أشهر، دون الحاجة إلى اجتياز أي نوع من الامتحانات أو اتباع مسار أكاديمي منتظم"^(١٩).

ويرى الأستاذان Cohen and Winch سكاكة الدرجات أنها: كيانات تعمل عبر شبكة الأنترنت، وتقدم درجات دون المستوى، أو درجات وهمية مقابل المال. وغالباً ما تمنح هذه الكيانات "الدرجة" استناداً إلى السيرة الذاتية التي تعرض بالتفصيل تجربة حياة المشتري، مع منحه إمكانية اختيار تخصصه وسنة التخرج. وقد تتطلب بعض الجامعات الوهمية من الطالب القيام ببعض الواجبات الدراسية البسيطة، ولكن بسبب عدم وجود اعتماد أو اعتراف بتلك الجامعات الوهمية فإن الدرجات الممنوحة من قبلها لا قيمة لها^(٢٠).

وعرّفتها وزارة التعليم الأمريكية بأنها: "كيانات: (أ) (١) تقدم مقابل رسوم درجات أو دبلومات يمكن أن تفيد بأن الحاصل عليها قد أكمل برنامجاً تعليمياً أو تدريباً جامعياً؛ و (٢) تطلب منه دراسة منهاج صغير، أو قد لا تتطلب أي دراسة؛ و(ب) يعوزها الاعتماد من قبل وكالة أو هيئة اعتمادية مخولة بمنح الاعتماد الجامعي للمؤسسات التعليمية"^(٢١).

المطلب الثاني

الجذور التاريخية

في إطار سعينا إلى التعرف على كيف حوّلت "الجامعات" الوهمية الزيف الأكاديمي إلى صناعة، سندرس في هذا المطلب جذورها الأولى في أوروبا (أولاً)، ثم الولايات المتحدة

(19) Luca Lantero(2015), Degree Mills: non-accredited and irregular higher education institutions, Information Centre on Academic Mobility and Equivalence (CIMEA), Italy. http://www.cimea.it/files/fileusers/Diploma_mills_Luca_Lantero_EN.pdf

(20) Cohen E.B and Winch (2010), R., Diploma and accreditation mills: Exposing academic credential abuse, Verifile Limited, available at:

www.international.ac.uk/resources/Diploma%20and%20Accreditation%20Mills.pdf

(21) U.S. Department of Education, Diploma Mills and Accreditation - Diploma Mills, <https://www2.ed.gov/students/prep/college/diplomamills/diploma-mills.html>.



الأمريكية (ثانياً)، وأوروبا الشرقية (ثالثاً).

أولاً- الملامح الأولى في أوروبا (إيطاليا وفرنسا) (٢٢)

تعود الجذور الأولى إلى امتيازات أكاديمية زائفة في أوروبا إلى القرون الوسطى، وتحديدًا إلى القرن الثالث عشر، فقد ذكر المؤرخ Rashdall في ملاحق المجلد الثاني من عمله "جامعات أوروبا في العصور الوسطى" أن هناك حوالي ٢٣ مؤسسة أوروبية تدعي المصادر المختلفة أنها جامعات، ولكن لا يوجد دليل كافٍ على أنها كذلك حقاً^(٢٣).

وحسب المؤرخ Leo Moulin تضاعف عدد الجامعات الأوروبية في القرن الخامس عشر، وأصبح عددها مرتفعاً جداً، وهذا الأمر سبب ضرراً للجامعات القائمة؛ إذ أدت المنافسة المتزايدة في سوق التعليم العالي إلى انخفاض عدد الطلاب في الجامعات المرموقة كجامعة باريس، ويذكر المؤرخون أن جامعة السوربون أرسلت رسالة إلى البابا تطلب إليه فيها التوقف عن منح الامتيازات البابوية لتأسيس جامعات جديدة^(٢٤).

ويبدو أن الجامعات لم تكن في منأى من تبعات نظام المنافسة الحرة، فقد ابتكرت جامعات العصور الوسطى "الجديدة آنذاك" تقنيات للإعلان والتسويق لزيادة شعبيتها، واستخدمت

(22) Under the direction of Dr. E. Stephen Hunt USNEI, The Phenomenon and Evolution of Diploma Mills, CIMEA against the mills,

www.cimea.it/files/fileusers/3337_CIMEA_Against_the_mills_2010.pdf

(٢٣) من الجامعات المزعومة جامعات Lyons, Reims, Alais, Parma... ويذكر المرجع نفسه أنه في عام ١٢٥٨

أصدر البابا ألكسندر الرابع Alexander IV بياناً ضد منشد كاتدرائية Reims لادعاءه زوراً متابعته الدراسة في إحدى الجامعات الوهمية مما يستوجب العيش في مدينة أخرى كي يُعفى من متطلبات السكن في الكاتدرائية، وأُعفي بناءً على ذلك عميد فرع الكاتدرائية في Reims للسماح له بالاستفادة من هذه الحيلة. وفي حالة أخرى حرم أسقف مدينة Albi أهالي المدينة بأكملها من دخول الكاتدرائية بسبب ادعائهم الكاذب بإنشاء جامعة.

Hastings Rashdall (2010), The Universities of Europe in the Middle Ages, Volume 2, Part 2: English Universities, Student Life, Cambridge Library Collection - Medieval History, pp. 325-341.

(24) Leo Moulin (1992), La vita degli studenti nel medioevo, Milano, p.187

الوسائل المتاحة - ولا سيما الوسائل المالية - لجذب الطلاب والأساتذة، أو لإقناعهم بمغادرة جامعاتهم التي ينتمون إليها. فعلى سبيل المثال منحت جامعة بادوفا Padua الإيطالية عدداً كبيراً من الامتيازات لتحقيق ذلك: كاعتماد الامتحانات التي تم اجتيازها في الجامعة المشأ؛ واعتبار الدرجة السابقة التي حُصِّلَ عليها سارية المفعول، والسماح للعميد بحمل السلاح وما إلى ذلك^(٢٥).

كما يذكر المؤرخ Leo Moulin أن جامعة أفينيون University of Avignon فقدت في القرن الخامس عشر ثلثي إلى ثلاثة أرباع طلابها في اختصاص القانون، بسبب الأوبئة المدمرة والحروب من جهة، وبسبب المنافسة غير العادلة لعدد من "الجامعات الوهمية" من جهة أخرى، فقد قام مجموعة من "الخريجين" بتوزيع أو بيع الدرجات دون إطلاق للبرامج التعليمية فعلياً، وبالطريقة نفسها في عام ١٤٩١ اتهمت جامعة بادوفا Padua جامعات Ferrara, Parma, Piacenza بتوقيع اتفاق ضد جامعة بادوفا، وبيع درجات ماجستير بأسعار رخيصة جداً^(٢٦).

ولابد من الإشارة إلى أنه كانت تقسم المؤهلات الأكاديمية في العصور الوسطى إلى ثلاثة مستويات: البكالوريا، والإجازة، والدكتوراه، وكانت رسوم الامتحانات النهائية للحصول على المؤهلين الأوليين معقولة، لكن رسوم الامتحان الثالث للحصول على الدكتوراه عالية جداً؛ لذا كان يُضطر بعض الطلاب بعد الحصول على الإجازة من جامعة مرموقة كجامعة بولونيا

(٢٥) تجدر الإشارة إلى أنه في عام ١٤٤٤ ألغى مجلس الشيوخ في مدينة البندقية الدرجات الجامعية التي تم الحصول عليها من جامعة Padua التي كانت تعد في ذلك الوقت "أكسفورد" بالنسبة إلى الطبقة الأرستقراطية في المدينة. المرجع السابق.
(٢٦) تشير المراجع التاريخية في تلك الحقبة إلى أنه إذا كانت مؤسسة منافسة في أزمة، فإن الجامعات الأخرى لم تكن تتردد أبداً في جذب طلابها عن طريق الإعلانات، فعلى سبيل المثال فقد ورد في "نشرة إعلانية" وزعتها جامعة تولوز L'Université de Toulouse هذه الغاية: "بلدنا أرض موعودة، حيث يتدفق الحليب والعسل، والحقول خصبة دائماً، إنه بلد غني بأشجار الفاكهة والكرمة؛ لدينا الهواء أكثر صحية من أي منطقة أخرى، كل شيء رخيص، ويسود الهدوء والأمان في المدينة، والحرية الكاملة للدراسة عندنا". المرجع السابق.



Bologne إلى الانتقال إلى إحدى الجامعات الصغيرة "المتواضعة" والأقل تكلفة كجامعات Siena أو Perugia للحصول على درجة الدكتوراه، وفي السنوات اللاحقة انضمت إلى تلك الجامعات جامعة Ferrara (تأسست عام ١٣٩١)، وجامعة Cesena (تأسست عام ١٥٧٠) اللتان اشتهرتا بمنحها الدرجات بسهولة شديدة، ورسوم رخيصة، لدرجة أن تلك الجامعات كانت تسمى للسخرية بجامعات "خنزيرين اثنين" للدلالة على تواضعها^(٢٧).

وتشير المراجع إلى أنه في القرن الرابع عشر، كان هناك طريق مختصر للحصول على لقب "دكتور"، من خلال التحايل على الامتحانات المنتظمة، وذلك بموجب مرسوم بابوي، يسمى الفقاعة bulla يتم الحصول عليه من خلال تقديم التماس إلى البابا، ويمنح لمساعدة الطلاب الفقراء لتغطية تكاليف الامتحان النهائي، والواقع أن تدابير المعونة هذه تحولت إلى "نوع من السكاكة للدرجات العلمية" التي تتمتع بالقليل من الاعتراف في الوسط الأكاديمي في ذلك الوقت، وتم تبعاً لذلك استخدام مصطلح Docteur bullatus للدلالة على خريج شبه أحمق^(٢٨).

وعليه فيمكن رسم المشهد القرن السابع عشر بالقول: إن البحث عن الطلاب الجدد (والرسوم المرتبطة بهم) دفع الجامعات الجديدة إلى تخفيض كبير في نوعية التعليم، بدءاً من إجراءات الاختيار مروراً بتعليق امتحانات القبول وصولاً إلى ممارسة بيع الدرجات لمن يدفع

(٢٧) تنبغي الإشارة إلى أنه في العصور الوسطى كان على طلاب الدكتوراه في إيطاليا - بعد نيل الدرجة - أن يقيموا وليمة فخمة ومكلفة للغاية للكلية بأكملها. ولكن إذا كانت الجامعة صغيرة و/ أو غير مرموقة، كان يكفي أن يقيم الطالب "وليمة" صغيرة بأقل من لحم خنزيرين اثنين! وهكذا أصبحت الجامعات المتواضعة تعرف باسم "جامعات لحم خنزيرين اثنين". للتوسع في المصطلح والسياق التاريخي:

Degreeinfo, University of the two hams what can it-mean?,
www.degreeinfo.com/index.php?threads/university-of-the-two-hams-what-can-it-mean-john-bear-asks-for-help.36604/
(28) A. I. Pini (1993) , "Scolari ricchi e scolari poveri tra Medioevo ed età moderna", in Gian Paolo Brizzi – Jaques Verger, Le Università dell'Europa – Gli uomini e i luoghi – Secoli XII – XVIII, Milano, pag.167.

سعرها، وقد أدى الانخفاض التدريجي في نوعية الدرجات الجامعية إلى استياء واسع النطاق الذي أصبح سمة عامة من سمات ذلك القرن.

ثانياً- البدايات في الولايات المتحدة الأمريكية:

على الجانب الآخر من الأطلسي لم يكن نظام التعليم العالي الأمريكي من منأى عن مد "الجامعات" الوهمية، فقد أدى الطلب المتزايد على التعليم العالي -في نهاية القرن التاسع عشر- إلى زيادة في تأسيس الجامعات والكليات التي صاحبه نمو مواز في عدد المؤسسات الوهمية الاحتياطية.

ويعيد الباحثون أول سجل لجامعة وهمية إلى عام ١٨٧٦، ويرى آخرون أن الجامعات الوهمية "الطبية" أفتتحت وتم إدراجها في القائمة السوداء في الولايات المتحدة منذ أكثر من ١٢٠ عاماً^(٢٩).

وفي القرن الماضي عززت اللوائح التي منحت إمكانية الحصول على المؤهلات الأكاديمية للمحاربين القدماء في الحرب العالمية الثانية والحرب في كوريا من انتشار الدرجات الوهمية.

ثالثاً- سقوط جدار برلين وسوق الدرجات الوهمية في أوروبا الشرقية:

بعد سقوط جدار برلين والستار الحديدي في عام ١٩٨٩ ازدهرت سوق الدرجات المزيفة على نحو لم يسبق له مثيل، فقد أثر التآكل السريع للهياكل الاجتماعية سلباً في الجامعات، فتوقف التمويل التقليدي من الدولة، وأضطرت إلى الخصخصة، وقد قدمت بعض الجامعات في أوروبا الشرقية مدفوعة بالحاجة إلى البقاء، برامج تستهدف الطلاب الأجانب على وجه التحديد، بإجراءات "فضفاضة" لتقييم نتائج التعليم؛ لذا فإن جودة الدرجات الممنوحة كانت موضع شك. وخلال عدة سنوات أعلنت وكالات في إيطاليا عن جامعات مقارها في رييكا، ونيو،

(29) Simmons, George (February 16, 1901). "Editorial, Minor Comments". Journal of the American Medical Association. AMA, Highwire Press, New York Times, "Why the Quack Flourishes - Difficulties of Suppressing Him" (PDF). November 20, 1904. www.nytimes.com/1904/11/20/archives/why-the-quack-flourishes-difficulties-of-suppressing-him.html



وأوديسا، وبوخارست، وكرakov Rijeka, Niš, Odessa, Bucarest Cracovie تمنح مؤهلات أكاديمية بتكلفة عالية جداً، ولكن ذات مستوى تعليمي منخفض للغاية.⁽³⁰⁾

المطلب الثالث الانتشار الحالي

تنتشر "الجامعات الوهمية اليوم -كشركات كبرى- إلى حد مدهش في الأنظمة التي تتمتع بقطاع تعليمي خاص كبير لتشكل ظاهرة عالمية⁽³¹⁾.

وتوضح خارطة انتشار "الجامعات الوهمية" أنها لا تستثني دولة، وتعد بعض الدول مصدرة للدرجات الوهمية (وفيها تستقر مقار "الجامعات الوهمية" كما في الملاذات الضريبية)، فيما تعد دولاً أخرى دول استقبال، إذ يشتري طلابها من "الجامعات الوهمية" درجات ليستخدموها في وطنهم الأم، ونجد أن دولاً أخرى مصدرة وموطنة بأن معاً كالولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً- في العالم:

قدّرت الوكالة الوطنية السويدية للتعليم العالي أن عدد "الجامعات الوهمية" قد ارتفع من حوالي مئتين حول العالم في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ثمانمئة في عام ٢٠٠٥⁽³²⁾. وبحسب الشركة البريطانية Verifile ارتفع عددها ليصبح ألفي جامعة حول العالم في عام ٢٠١٦، ألف منها في

(30) Under the direction of Dr. E. Stephen Hunt USNEI, The Phenomenon and Evolution of Diploma Mills, op.cit.

(31) Harvey, L. (2004), Diploma mill, Analytic Quality Glossary, Quality research international, , www.qualityresearchinternational.com/glossary/diplomamill.htm

(32) Melanie Newman (20 April 2007), Degree mills bank on allure of UK names, Times Higher Education, www.timeshighereducation.com/news/degree-mills-bank-on-allure-of-uk-names/208627.article?storyCode=208627§ioncode=26

الولايات المتحدة وستمئة في أوروبا⁽³³⁾.

١ - في الولايات المتحدة الأمريكية: تشكل "الجامعات" الوهمية في الولايات المتحدة مشكلة متوطنة بسبب خصائص نظام الاعتماد، وتنظيم سوق العمل فيها. ووفقاً لبعض التقديرات فهناك أكثر من ثلاثمئة جامعة تمنح ما يصل إلى خمسمئة درجة دكتوراه كل شهر، وتربح ما مجموعه مئتي مليون دولار سنوياً⁽³⁴⁾.

وفي إطار التصدي لهذه المشكلة فقد تم إطلاق عملية Operation Dipscam في ثمانينات القرن العشرين (من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١)؛ وهي سلسلة من التحقيقات المنفصلة التي أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، ومكتب محاسبة الحكومة الأمريكية GAO⁽³⁵⁾، ولجنة التعليم والقوى العاملة، ووكالات الولايات المتحدة الأخرى. وقد أفضت تلك العملية إلى إدانة أكثر من عشرين "جامعة" وهمية، وإغلاق تسع وثلاثين جامعة أخرى مما أدى إلى انخفاض في نشاط تلك الجامعات في مختلف أنحاء الولايات المتحدة⁽³⁶⁾، لكن الافتقار إلى المزيد من الصلاحيات من قِبل القائمين على تنفيذ القانون، وقوانين الولايات غير المتجانسة حيال نشاط الجامعات الوهمية، وازدياد استخدام

(33) Jean Abbiateci, La grande arnaque des moulins à diplômes, Le Temps, 17 mai 2016, www.letemps.ch/societe/grande-arnaque-moulins-diplomes

(34) John Bear (2004), Diploma Mills: The \$200-Million-a-Year Competitor You Didn't Know You Had, quackwatch.org/consumer-education/dm1/

(35) مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية U.S. Government Accountability Office وكالة حكومية تابعة للفرع التشريعي، توفر خدمات مراجعة الحسابات والتقييم والتحقيق للكونغرس الأمريكي. والمكتب أعلى مؤسسة تدقيق للحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة. وتحدد المهام الأساسية المنوطة به: بالمساءلة والنزاهة والموثوقية. كما يعرف بأنه "مراقب الكونجرس". للتوسع:

Robert J. Cramer) May 11, 2004), Diploma Mills: Federal Employees Have Obtained Degrees from Diploma Mills and Other Unaccredited Schools, Some at Government Expense, United States General Accounting Office, Testimony before the Committee on Governmental Affairs, U.S. Senate, www.gao.gov/new.items/d04771t.pdf

(36) David Wood Stewart and Henry A. Spille (1988), Diploma Mills: Degrees of Fraud. 866 Third Avenue, New York, NY 10022.



شبكة الإنترنت أدت إلى خسارة المكاسب التي حققتها تلك العملية فيما بعد.

بحسب تقريره الصادر في يناير ٢٠٠٣ فقد حاول مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية GAO بيان كيفية تأثير ظاهرة "الجامعات الوهمية" في كل من المواطنين الأمريكيين والحكومة الفيدرالية من خلال قياس حجم استخدام الدرجات الصادرة عنها، وذلك بتدقيق موقع للسيرة الذاتية على شبكة الإنترنت تحت رعاية الحكومة الأمريكية، فوجد المكتب أكثر من ١٢٠٠ سيرة ذاتية تتضمن درجات مزيفة صادرة عن أربع عشرة "جامعة" وهمية^(٣٧)، ومن بين الأشخاص الذين قدموا تلك السيرة الذاتية، كان ما يقرب من مئتي شخص "رفيعو المستوى، ويتمتعون بالثقة والمسؤولية"^(٣٨).

ومن جهتها بحث الأستاذان Stewart and Spille في قاعدة بيانات معروفة فوجدا خمس آلاف سيرة ذاتية تتضمن درجات مزيفة^(٣٩)، بما في ذلك درجات "مهندسي أمان في محطات للطاقة النووية"^(٤٠).

في عام ٢٠٠٤ كشفت شبكة CBS News أن مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى كانوا من خريجي "جامعة" كنسينغتون الوهمية Kensington University، ومنهم: رينيه دروين Rene Drouin عضو هيئة مستشاري وزارة التعليم الأمريكية، ونائبة ولاية فلوريدا جنيفر كارول Jennifer Carroll التي عملت في اللجنة الوطنية لعلماء الرئاسة الأمريكية، وقد دفعت

(٣٧) تمثل الجامعات الآتية جزءاً صغيراً من الجامعات غير المعتمدة والمشكوك بأنها جامعات وهمية:

California Coast University, Kennedy-Western University, and both Pacific Western University (Hawaii) and Pacific Western University (California), Hamilton University Columbus University of New Orleans, Kent College.

(38) Robert J. Cramer, *Diploma Mills: Federal Employees Have Obtained Degrees from Diploma Mills and Other Unaccredited Schools, Some at Government Expense*, op. cit.

(39) David Wood Stewart and Henry A. Spille, *Diploma Mills: Degrees of Fraud*, Op. cit.

(40) McGlinchey, David (2003-04-11). "Nuclear agency managers among diploma mill users". GovExec.com. www.govexec.com/dailyfed/0504/051104d1.htm/

التحقيقات التي أثارها الشبكة النائية للاستقالة من منصبها^(٤١).

٢- في باكستان: تعد شركة تدعى Axact من أكبر سكاكات الدرجات في باكستان (وربما في العالم)، وأسست في كراتشي في عام ١٩٩٧ من قبل مدير بسيط لشركة كمبيوتر يدعى شعيب أحمد شيخ - المالك والمدير التنفيذي - الذي استعان في تأسيس شركته بعشرة موظفين يعملون في غرفة واحدة.

ووفقاً لتحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز The New York Times، ونشرته في ١٧ مايو ٢٠١٥ فقد حققت شركة Axact في ذلك العام وحده أرباحاً وصلت إلى واحد وخمسين مليون دولار (٣٧,٥ مليون جنيه استرليني)، كما أظهر التحقيق كيف حوّلت الشركة بيع الوهم إلى تجارة رابحة، وكيف يدير شعيب أحمد شيخ - كالعرب - ٣٧٠ جامعة وهمية حول العالم^(٤٢).

وذكر التقرير نفسه أنه على مع أن الشركة تزعم أنها تختص ببيع البرمجيات، وتصميم مواقع الويب وتطبيقات الهواتف الذكية، إلا أن نشاطها الحقيقي "الاحتيال لبيع درجات أكاديمية مزيفة على نطاق عالمي عبر شبكة الإنترنت"، وذكرت التاييمز أن الشركة تستخدم حوالي ألفي موظف، يتظاهر بعضهم بأنهم مسؤولون تعليميون أمريكيون، ويعملون على فترات لإبقاء موقع الشركة مفتوحاً ٢٤ ساعة يومياً.

وبحسب تفاصيل تحقيق أجرته وكالة التحقيقات الفيدرالية في باكستان، ونشرته في ١٠ أبريل ٢٠١٦ فإن Axact أخذت أموالاً من أكثر من مئتي وخمسة عشر ألف شخص من ١٩٧ دولة. وكسبت ما لا يقل عن تسع وثمانين مليون دولار أمريكي في عامها الأخير من التشغيل وحده.

(41) Jaime Holguin (2004; May 10), CBS; "Top Officials Hold Fake Degrees".
www.cbsnews.com.

(42) Declan Walsh (May 17, 2015)., "Fake Diplomas, Real Cash: Pakistani Company Axact Reaps Millions". The New York Times. www.nytimes.com/2015/05/18/world/asia/fake-diplomas-real-cash-pakistani-company-axact-reaps-millions-columbiana-barkley.html



وأظهر تحقيق استقصائي في المملكة المتحدة أجرته هيئة الإذاعة البريطانية BBC Radio 4 في يناير ٢٠١٨ أن آلافاً من المواطنين في المملكة المتحدة قد اشتروا درجات علمية مزيفة من شركة Axact، فقد باعت أكثر من مئتي ألف درجة علمية مزيفة، وكان من بين المشتريين مستشارون لدى هيئة الخدمات الصحية الوطنية، وممرضات، ومقاول كبير لدى وزارة الدفاع، وقد أنفق أحد البريطانيين ما يقرب من خمسمئة ألف جنيه استرليني مقابل درجات مزيفة صادرة عنها^(٤٣).

وتجدر الإشارة إلى أنه في سبتمبر ٢٠١٨ أُلقي القبض على شعيب أحمد شيخ، وحُكم عليه مع اثنين وعشرين من موظفيه بالسجن عشرين عاماً بتهمة الاحتيال^(٤٤).

٣- في الاتحاد السوفياتي السابق: تنشر "الجامعات" الوهمية على نحو واسع في دول الاتحاد السوفيتي السابق، إذ يتم بيع حوالي نصف مليون شهادة مزيفة سنوياً في روسيا وحدها، وهي أشبه بسر مكشوف يلاحق نخب البلد الذين غالباً ما يستعينون بدرجات مزيفة أو مدفوعة الثمن، وذلك تعريزاً لمكانتهم الاجتماعية، أو استجابةً لبعض القوانين التي تطالب المرشحين السياسيين بامتلاك درجة أكاديمية ليتم قبولهم كأعضاء في البرلمان أو في المناصب السياسية^(٤٥).

وتحظى القصص الغربية التي تنطوي على درجات مزيفة باهتمام وسائل الإعلام، فالمهندس الذي تم تشغيله في مطار سيبيريا لفحص محركات الطائرات لمدة عام كامل، ليُكتشف فيما بعد أنه يحمل درجة مزيفة، والمعلمة التي فازت بجائزة "أفضل معلم في روسيا"

(43) Helen Clifton, Matthew Chapman and Simon Cox (16 January 2018), 'Staggering' trade in fake degrees revealed, BBC Radio 4, www.bbc.com/news/uk-42579634

(44) Mazhar Marouqi. "Pakistan jails Axact boss over \$140m fake diploma scam". Quartz. gulfnews.com/world/asia/pakistan/pakistan-jails-axact-boss-over-140m-fake-diploma-scam-1.2283215/

(٤٥) في عام ٢٠٠٦ حُكم على ألكسندر دونسكوي الذي كان آنذاك عمدة أركانجيلسكبالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ لادانته بشراء شهادة مزيفة.

Simon Shuster (Feb. 28, 2013), Putin's Ph.D.:

Can a Plagiarism Probe Upend Russian Politics? Time, world.time.com/2013/02/28/putins-phd-can-a-plagiarism-probe-upend-russian-politics/

في عام ٢٠٠٧ ليُكتشف لاحقاً بأنها اشترت شهادتها.

وفي عام ٢٠١٠ - وفي حالة غير مسبوقه من التزوير الجماعي - تم الكشف عن أن أكثر من سبعين عاملاً في مصنع سوخوي للطائرات، ذات الإجراءات الأمنية المشددة، في منطقة الشرق الأقصى الروسي قد حصلوا على درجات مزيفة في الهندسة من كلية تقنية محلية " وهمية" (٤٦).

٤ - في السويد: في يونيو ٢٠٠٧ أكتشف أن وزير العمل السويدي Sven-Otto Littorin حاصل على MBA في إدارة الأعمال من إحدى الجامعات الوهمية، وتدعى Fairfax University، وقد حاول Littorin إقناع وسائل الإعلام والشعب السويدي بشرعية مؤهلاته، لكنه لم يفلح، وأضطر إلى إزالة المرجع من سيرته الذاتية الرسمية، لكنه بقي محتفظاً بمنصبه كوزير للعمل (٤٧).

٥ - في المكسيك: في أغسطس ٢٠١٠ - بحسب أمانة التعليم العام في المكسيك - تم القبض على ٢٢ مسؤولاً في مجال الصحة الفيدرالية بعد أن تبين أن تراخيصهم الطبية مزيفة، وكان من بينهم المدير الفني للمركز الوطني لنقل الدم، وكبير الأطباء في اللجنة الوطنية للتحكيم الطبي التي تبنت في قضايا سوء السلوك المهني الطبي، وواجه المسؤولون عقوبات وصلت إلى السجن حتى ست سنوات (٤٨).

٦ - في فرنسا: أبدت وزيرة التعليم العالي والبحث والابتكار السابقة Frédérique Vidal قلقها من انتشار مواقع "الجامعات" الوهمية، ووصفتها بالآفة الحقيقية، ورأت أن أوامر إغلاقها لا تفعل شيئاً، وحسب صحيفة Le Monde الفرنسية فإن بعض المواقع التي تم إغلاقها بموجب حكم قضائي لإدانتها بارتكاب جرم الاحتيال في أكتوبر ٢٠١٥، كموقعي Perfectoreplica و Tesdiplomes.com قد باعت - قبل إغلاقها - درجات (مزيفة) من

(46) Nail Khisamiev, Claire Bigg (January 15, 2013), Radio Free Europe, By Academic 'Ghostwriting' Still Going Strong In Russia, Radio Free Europe, www.rferl.org/a/russia-students-ghost-writing-cheating-buying-degrees/24824611.html.

(47) Minister's Dubious MBA - Radio Sweden, sverigesradio.se/artikel/1434594

(48) Marion Lloyd (October 18, 2010), Mexican Secretariat Fights Fake Professional Degrees. The Chronicle of Higher Education. www.chronicle.com/article/Mexican-Secretariat-Fights/125008/



البكالوريا إلى الدكتوراه مقابل ١٥٠ يورو للدرجة الواحدة^(٤٩).

في عام ٢٠١٧ أكد Emmanuel Chomarat مؤسس شركة VerifDiploma المختصة بتدقيق مؤهلات المتقدمين للتوظيف في فرنسا أنه: "بعد الاختفاء التدريجي للمواقع التي كانت تباع الدرجات المزيفة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يبدو أننا نشهد عودة قوية لها منذ ثلاث سنوات". وأشار إلى قيام شركته بتدقيق خمسين ألف طلب سنوياً، وأن ٨٪ من تلك الطلبات تحتوي على درجات مزيفة^(٥٠).

٧- في سويسرا: تقدم حوالي ثلاثون "جامعة" وهمية خدمات بيع الدرجات المزيفة، أما ضحايا تلك الجامعات فمن الأجانب، وعلى نحو رئيس من آسيا وأفريقيا؛ لأن المواطنين السويسريين يعرفون جيداً الجامعات المعترف بها، ويدرسون فيها حصراً^(٥١).

ثانياً- في الوطن العربي:

١- في مصر: في مارس ٢٠١٧ قدّمت الدكتورة إيناس عبد الحليم -عضو مجلس النواب المصري - بياناً عاجلاً بخصوص "الجامعات" الوهمية والدرجات المزيفة، واحتجت فيه على وجود مئات من المؤسسات التعليمية الخاصة غير التابعة لوزارة التعليم العالي المصرية، وحذرت من أن الأمر يؤثر سلباً في سمعة مصر التعليمية، وذكرت بأنه: "في مصر أصبح من السهل واليسير أن تحصل على شهادة ماجستير أو دكتوراه مهنية من بعض المعاهد والأكاديميات المجهولة، في وقت لا يتجاوز شهراً واحداً فقط"^(٥٢).

(49) Marine Miller (30 mai 2017), Le trafic de faux diplômes prospère sur Internet, Le Monde, www.lemonde.fr/campus/article/2017/05/30/le-traffic-de-faux-diplomes-prospere-sur-internet_5135916_4401467.html

(50) Marine Miller, Le trafic de faux diplômes prospère sur Internet », op.cit.

(51) Jean Abbiatucci (17 mai 2016), Universités de papier- Existe-t-il un marché éducatif clandestin en Suisse, Le Temps, www.letemps.ch/suisse/universites-papier

(٥٢) في حوار أجراه أحمد السعيد: "ناتبة: بعد الدرجات «المضروبة». مصر مستباحة علمياً"، موقع مبتداً: www.mobtada.com

٢- في السعودية: بدأ د. موفق الرويلي (عضو مجلس الشورى السعودي) منذ عدة سنوات بالتغريد عبر "تويتر" من خلال وسم خصصه للكشف عن أصحاب "الجامعات" الوهمية بعد قرار مجلس الشورى بقبول مشروع لمواجهة الدرجات الوهمية^(٥٣). وأكد الرويلي أنه من الصعب تحديد نسبة الدرجات الوهمية بدقة في المجتمع، ولكن يمكن القول: إن هناك عديد من المؤشرات على وجود هذه الظاهرة على نحو عام، وأن نسبتها كبيرة، ومقلقة. وقد شبهها بـ "قمة جبل الثلج" حيث تظهر لك القمة على أنها صغيرة، لكن الجزء الأكبر المتبقي يختفي تحت الماء. كما شبهها بالفطر الذي ينبت بلا جذور، ويتكاثر على نحو غريب، وقد لا نعلم مصدره، ومكانه الجغرافي. وحذر -في الوقت نفسه- من عمليات "غسيل درجات" في جامعات عربية معترف بها، فقال: "أن هناك مَنْ يحصل على شهادة من جامعة وهمية، ثم يقوم بعملية "غسيل" لهذه الشهادة من خلال الحصول على مؤهل أعلى من إحدى الجامعات العربية المعترف بها"^(٥٤).

٣- في الإمارات العربية المتحدة: ذكر موقع الإمارات اليوم في أكتوبر ٢٠١٩ في تحقيق مفصل ما أثاره حساب على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» من شكوك حول صحة درجات دراسية حصل عليها موظفون يعملون بجهات وشركات ومصارف وجامعات وطنية. فقد نشر صاحب الحساب قائمة بأسماء نحو ٤٠ جامعة أجنبية، وصفها بأنها "وهمية"، ولا تزيد على متجر إلكتروني لبيع الدرجات الأكاديمية، حيث لا يوجد لها أي مقار في أي دولة بالعالم.^(٥٥)

بعد إدراك ماهية "الجامعات" الوهمية، يتم تحديد مفهومها من خلال دراسة بنيتها في المبحث الثاني.

(٥٣) في حوار أجراه شقران الرشيد لصحيفة سبق الإلكترونية في الرياض في يونيو ٢٠١٩، أصحاب الدرجات الوهمية يشترونها بـ ٥٠ ألفاً، و"يحتلون" الوظائف. وهكذا أكشفهم، المرجع السابق.

(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) تحقيق أعدده أحمد عابد وعمرو بيومي وعبير عبد الحليم وأمل المشاوي، مزاعم بتشغيل موظفين في الدولة بـ «مؤهلات وهمية»، موقع الإمارات اليوم، ٩ أكتوبر ٢٠١٩، يمكن الوصول إليه عبر الرابط:

www.emaratalyoum.com/local-section/other/2019-10-09-1.1260200?ot=ot.AMPPageLayout



المبحث الثاني الخصائص الذاتية

آليات العمل والسياقات التي تنفذ من خلالها إلى قطاع التعليم العالي واللاعبون والمتضررون منها تتصف "الجامعات" الوهمية بخصائص عدة منها ما يتعلق بآليات عملها (المطلب الأول)، وبعضها الآخر يفتتات من بيئة رمادية، ويتنفس من رثة ثغراتها (المطلب الثاني)، فضلاً عن طلابها الذين تنجح باصطياد طموحاتهم وحاجاتهم، ومتضررين منها في منظومتي التعليم والعمل (المطلب الثالث).

المطلب الأول آليات العمل

تتنوع أساليب عمل "الجامعات" الوهمية، ولكن هناك قواسم مشتركة تجمع فيما بينها يمكن من خلالها تمييزها من الجامعات ذات الجودة^(٥٦) سنحددها على النحو الآتي:

أولاً- تدعي "الجامعات" الوهمية أنها تتبع طرق التعليم غير التقليدي كالتعليم بالمراسلة، أو التعليم عن بعد، أو التعليم الإلكتروني، وفي ذلك يقول الخبير Allen Ezell: "مع الإنترنت، ازدهرت هذه الحيلة تماماً، ففيها مضى كان على تلك الجامعات أن تأخذ وقتاً، وتحمل نفقات لعرض الإعلانات، أما الآن فقد أصبح لديهم موقع ويب لطيف، يمكن للجميع زيارته، مما يعني احتيالياً على مزيد من الأشخاص دون تحمل أية نفقات"^(٥٧). إذ تنشئ سكاكة الدرجات

(٥٦) يقصد بالجودة الأكاديمية Academic Quality مدى نجاح الفرص التعليمية المتاحة أمام الطلاب في مساعدتهم على تحقيق الدرجات العلمية المنشودة. والعمل على ضمان توفر التدريس المناسب والفعال، والمساندة، والتقييم، والفرص التعليمية الملائمة والفعالة. Quality Assurance Agency (QAA), op. cit.

(٥٧) بالمعنى نفسه يقول الخبير John Bear: "لقد حوّلت طابعات الليزر الوثائق المزيفة "الباردة" إلى وثائق مصقولة مع اختيار الدرجات والدورات والعلامات المائبة والطباعة الدقيقة وغيرها من الميزات، مما حوّل مجرد النص المكتوب إلى عمل ربحي كبير". للتوسع:

—عادةً— موقعاً إلكترونياً يبدو كأنه يتعلق بجامعة حقيقية، وتتوفر فيها التخصصات الأكاديمية جميعاً، لكن في الحقيقة غالباً ما يكون العنوان الذي تقدمه عبارة عن صندوق بريد، أو رقم جناح في فندق، أو هاتف دولي، أو بريد إلكتروني لأشخاص وهميين، وتختار أسماءً تشبه إلى حد كبير الجامعات المعروفة والمعتمدة (كما سنفصل لاحقاً).

ثانياً— لا تتطلب سجلات أكاديمية سابقة، كدرجات الطالب السابقة أو درجات الاختبار للقبول. وتبيع الدرجات بناءً على تجربة حياة الطالب، وقد يتطلب بعضها منه الانضمام إلى دورة تعليمية لمدة قصيرة كأسبوع مثلاً حتى يطلع على المعلومات والمحتويات التي تتعلق بالحقل الأكاديمي الذي سيتخرج منه "افتراضياً"، والغرض من ذلك مساعدة المشتريين على إقناع أنفسهم أولاً— وغيرهم فيما بعد— بأنهم حصلوا على ما يؤهلهم للانخراط في سوق العمل^(٥٨).

ثالثاً— يحصل طالب الجامعات الوهمية على شهادته خلال وقت قصير جداً مقارنة بالوقت الطبيعي الذي يفترض أن يتم خلاله إنجاز البرنامج الجامعي، فيمكن أن يحصل الطالب خلال أسابيع قليلة، أو عدة أشهر على الأكثر على درجة الدكتوراه أو الماجستير، فيما يمضي طالب نظامي جاد في جامعة حقيقية سنوات من عمره لنيل تلك الدرجات، فعلى سبيل المثال تباع جامعة Redding درجاتها على أساس "تجربة الحياة" في "عشرة أيام أو أقل"، وتستغرق جامعة Suffield أسبوعين، بينما يمكن لجامعة Ashwood تقديم شهادة في سبعة أيام^(٥٩).

رابعاً— يتم التواصل مع الطلاب— إن كان هناك تواصل— عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد العادي، وتقدم عموماً تفاعلاً قليلاً أو معدوماً مع المعلمين الذين غالباً ما يكونوا حاصلين على درجات علمية من جامعات غير معتمدة.

=Allen Ezell, John Bear (2005), Degree Mills: The Billion-Dollar Industry That Has Sold Over a Million Fake Diplomas, op. cit.

(٥٨) نور علوان وحفصة جودة، جامعات وهمية ودرجات مزورة. متى أصبح العلم سلعة تُباع وتُشتري؟ موقع نون بوست، ٢٠١٨/٦/١٣: www.noonpost.com/content/2370

(59) Melanie Newman (20 April 2007), Degree mills bank on allure of UK names, op.cit



خامساً- تتقاضى الرسوم الدراسية بناءً على عدد الدرجات المشتراة بدلاً من عدد الساعات المعتمدة أو الدورات التي تم الحصول عليها، وتعمل الجامعات الوهمية بعقل التاجر الذي يسعى لبيع منتج زائف مقابل المال؛ لذا تعتمد على التسويق والإعلانات والعروض على نحو كبير، وما تفتأ تقدم عروضاً ترويجية على برامجها، بحيث تخفّض رسوم الدراسة على البرنامج الجامعي لديها عند التسجيل بأكثر من برنامج في الوقت ذاته، أو تمنح الطالب تخفيضاً بنسبة ٥٠٪ مثلاً على رسوم البرنامج عند قيامه بدعوة شخص آخر للتسجيل لديها، وتحوّل رسوم التسجيل لديها إلى أرقام حسابات بنكية بأسماء أشخاص طبيعيين، وليس باسمها كمؤسسة، وتطلب كثير من الجامعات الوهمية تحويل الرسوم بواسطة شركات الصرافة، مما يمكن مالكيها "المحتال" من سحب الأموال بمجرد استلامه لرقم مستند التحويل مستغلاً بذلك سياسة تحويل الأموال في شركات الصرافة.

وبعد استيفاء الرسوم من المشتري "الطالب" تُعد السكاكة مستنداً مطابقاً - من الناحية الجمالية - للدرجات الممنوحة من جامعة حقيقية، ومن نوعية الورق نفسها، والخطوط ذاتها، وتنسيقات الطباعة، والمشكلة الوحيدة هي أنه لن يكون لهذه الدرجات أي قيمة، إذ لا تساوي قيمة الورقة التي طُبعت عليها؛ لأن الجامعة التي تمنحها وهمية (٦٠).

المطلب الثاني

السياقات التي تنفذ من خلالها إلى قطاع التعليم العالي

أدى تزايد الطلب المجتمعي على التعليم العالي إلى تزايد الحاجة إلى تنوع مؤسساته، وتكييف برامجها لتتماشى مع تنوع احتياجات الطلبة، واحتياجات سوق العمل في الوقت نفسه.

(٦٠) على سبيل المثال، ينص موقع www.BackAlleyPress.com على أن نسخ الدرجات مطبوعة على ورقة أمان عالية الجودة "نوع الأوراق الأمنية ذاتها التي تستخدمها الجامعات".

Mark Clayton (June 10, 2003). "Degree duplicity — Fake diplomas are easy to buy online, but colleges are becoming more wary". Christian Science Monitor, www.csmonitor.com/2003/0610/p15s02-lehl.html



وقد انعكس تنوع التعليم العالي على بروز "مناطق رمادية" أمكن استغلالها من قبل "الجامعات" الوهمية لتنمو بها، ويزهر نشاطها فيها، وتمثلت في:

أولاً - "التعليم غير المحلي - العابر للحدود": قامت أنواع جديدة من النماذج المؤسسية التي تدخل في الأدبيات المرتبطة باسم "التعليم عبر الوطني"، فقد قامت مؤسسات تعليمية مختلفة من بلدان كثيرة بتصدير برامجها التعليمية خارج مواطنها الأصلية رغبة في توفير موارد مالية إضافية. ولا تعد ظاهرة التعليم غير الوطني سلبية تماماً؛ لأنها - من حيث المبدأ - تمثل إثراءً وفرصة مفيدة للمؤسسات للتعاون والعمل معاً، وكذلك لزيادة قدرتهم التنافسية^(٦١). ولكن المشكلة أن تلك الأنماط ساعدت في ازدهار البرامج والمؤهلات ذات الجودة المنخفضة أو المعدومة (الجامعات الوهمية منها)، وفي تهربها من الخضوع لاعتماد منتظم أو تقييم جودة.

ثانياً - "أنماط التعليم غير التقليدي": كالتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والافتراضي، والتعليم المستمر، والجامعات الإلكترونية والمفتوحة؛ إذ يتم توفير البرامج عادةً عبر الإنترنت، أو تقنية المعلومات، وتستغل الإمكانيات العديدة التي توفرها حلول تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، إذ يقوم الطلاب بالتسجيل عبر الإنترنت على مواقع الويب فيصعب تتبع مقاعدها، ويتعذر تحديد مواقعها، ويمكنها ذلك من إيجاد بيئة خصبة لنمو الجامعات الوهمية.

المطلب الثالث

اللاعبون والمتضررون

في هذا المطلب سنسلط الضوء على فرقاء الجامعات الوهمية (أولاً)، والمتضررين منها (ثانياً)

(٦١) كما سبق وبيّنا أنه من الصعوبة تقدير عدد المؤسسات المنشأة في العالم كفروع لمؤسسات مركزها في الدولة الأم أو المنشأة بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات أجنبية.



أولاً- فرقاء "الجامعات" الوهمية: يمكن القول: إن فرقاء الجامعات الوهمية هم: أصحاب الجامعات، والطلاب الذين يلجؤون إلى شراؤ الدرجات منها:

١-المديرون: يدير نشاط "الجامعات" الوهمية مديرون لا يمكننا تبرير سلوكهم، فجميعهم يعرفون ما يفعلون تماماً، وهم يفعلون ذلك من أجل المال فقط، ويندرج هؤلاء "المديرون" عادةً في ثلاث فئات: محتالون محترفون، وأكاديميون فاسدون قرروا العبور إلى الجانب المظلم^(٦٢)، ورجال أعمال وجدوا نوعاً جديداً رائجاً من الأعمال؛ وهو بيع الدرجات العلمية^(٦٣).

(٦٢) الدكتورة ماري رودجرز Dr. Mary Rodgers إحدى الأكاديميين الذين سلكوا هذا المسار، وهي مؤسسة ورئيس الجامعة الأمريكية المفتوحة Open University of America. وحصلت على دكتوراه من ولاية أوهايو، ولديها مهنة لائقة في التعليم العالي. والحرم الجامعي لجامعتها عبارة عن منزل لطيف في ضواحي ولاية ماريلاند. وعندما تسأل الدكتورة رودجرز عن شرعية الجامعة تنهرب بعرض صور لحفل تخرج طلاب (زبائن) الجامعة في الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية في العاصمة واشنطن، ويظهر في الصور ضباط عسكريون أجانب يستلمون درجاتهم".

John Bear (April 7, 2004), Diploma Mills: The \$200-Million-a-Year Competitor You Didn't Know You Had, op. cit.

(٦٣) يعدّ جيمس كيرك James Kirk مثلاً على رجال الأعمال أولئك، فضلاً عن انخراطه في إنتاج الأفلام، وتوزيع الأفلام ثلاثية الأبعاد، فقد أسس في أواخر السبعينيات-مع شركاء- كلية للقانون بالمراسلة، أسماها جامعة سان غابرييل فالي University of San Gabriel Valley (لم تعد موجودة؛ فقد أوقفت محكمة كاليفورنيا العليا واحداً من شركاء كيرك لمدة ثلاث سنوات، ووضعت الآخر تحت المراقبة لمدة عام). لكن كيرك Kirk أعجب بالأرباح المالية الكبيرة لهذا النشاط، فافتتح جامعة ساوولاند Southlan الخاصة به، وعندما لم تعد Southland قادرة على تلبية الحد الأدنى من متطلبات التشغيل في كاليفورنيا، قام بنقلها إلى ولاية ميسوري، حيث غير اسمها إلى جامعة لاسال LaSalle University، وغير اسمه إلى توماس ماكفيرسون Thomas McPherson، ثم ترك ميسوري فيها بعد؛ لأنه وجد ملاذاً في عالم التعليم العالي غير المنظم في لويزيانا، وعرض إعلاناته في عشرات المجلات الخاصة بشركات الطيران والأعمال، وعندما توصلت إليه السلطات الفيدرالية أخيراً، أكتشفت ودائع مصرفية له تزيد عن ٣٥ مليون دولار، وودائع نقدية جارية بقيمة ١٠ ملايين دولار، وعديد من الأصول الأخرى. تم توجيه الاتهام إلى كيرك / ماكفيرسون في ثمان عشرة تهمة تتعلق بالاحتيال عبر البريد والاحتيال السلوكي (عبر الهاتف) والاحتيال الضريبي وغيرها. بعد تسوية قضائية، حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات في السجن الفيدرالي. للتوسع:



٢-الطلاب "الزبائن الذين يقدمون على شراء الدرجات": في لقاء أجرته القناة العامة البريطانية علق مدير إحدى "الجامعات" الوهمية Jeff Wooller (وهو محاسب بريطاني سابق) على نشاطه بالقول: "طلابنا سعداء بجهلهم، يأتون للتخرج، يتخرجون، ويوافق أصحاب العمل على توظيفهم"^(٦٤).

أ-أطياهم: يتوزع عملاء "الجامعات" الوهمية الذين يشترون ويستخدمون درجات مزيفة بين فئتين: شركاء في التزييف، وضحايا للطواحين:

■ المتواطون: من المؤكد أن هناك بعض الطلاب يتعاملون مع "الجامعات" الوهمية، ويقدمون على شراء درجات مزيفة، وهم يعلمون حقيقة أمرها، فلا يمكن أن يصدق طالب ني له درجة الدكتوراه في غضون شهر مثلاً، دون أن يعرف ما يفعله بالضبط. وحجة هؤلاء أن تلك الجامعات تعطي الأولوية والاهتمام إلى التعلم التجريبي، ويعتقدون أنه إذا كانوا يديرون نشاطاً تجارياً لمدة عشر سنوات، فهم يعرفون أكثر من معظم حاملي درجات الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)^(٦٥).

وقد يوجد بين هؤلاء مَنْ هو مضطّرٌ لذلك كأحد العمال الذي كان يعمل في تقطيع الأشجار الميتة لمدة ٢٠ عاماً في مدينة كبيرة في ولاية أوهايو الأمريكية، لكن بسبب سياسة جديدة اتبعتها المدينة، أُخبر بأنه ما لم يحصل على شهادة في غضون عامين، فسيتم طرده من

John Bear (April 7, 2004), Diploma Mills: The \$200-Million-a-Year Competitor You Did Not Know You Had, op. cit.

(٦٤) يقيم المدير في إمارة موناكو، فيما تباشر الجامعة نشاطها في سويسرا، ويقع مقر الجامعة المفترض في منطقة البحر الكاريبي، في جزر تركس وكايكوس، وهي جزء من شبكة تعمل من ماليزيا إلى نيجيريا مروراً بأيرلندا. للتوسع:

Jean Abbiateci, « La grande arnaque des moulins à diplômes », op.cit.

(٦٥) حسب الخبير John Bear نصف طلاب الجامعات الوهمية على الأقل متآمرون معها، فهم يعرفون أنهم يعيشون في عالم يدفع فيه أصحاب العمل راتباً أعلى للوظيفة نفسها إذا كان الشخص يحمل درجة أعلى.

Diploma Mills: The \$200-Million-a-Year Competitor You Did not Know You Had, op. cit.



العمل؛ لذلك كان هذا العامل وأمثاله على استعداد لتحمل المخاطر^(٦٦).

▪ **ضحايا مخدعون:** بالمقابل هناك نسبة من الطلاب يُخدعون بأساليب "الجامعات" الوهمية، ويمكن وصفهم بالضحايا؛ لأنهم يهدرون وقتهم، وينفقون أموالهم للحصول على مؤهلات قد تبدو ذات قيمة وصالحة، ولكنها في الواقع مزيفة، ولا يمكن استخدامها بأي مسار ذي قيمة.

وحسب بعض التقديرات ينفق الطلاب الذين يحتاجون إلى درجات شرعية ما يقارب من مئتي مليون دولار إلى "الجامعات" الوهمية؛ لأنهم لا يعرفون ما يكفي حول حقيقتها، وهذه الرسوم الدراسية التي يدفعونها -هباء- كان يجب أن تذهب إلى الجامعات الحقيقية^(٦٧).

ب- **توصيفهم:** حدد الباحثون^(٦٨) ست فئات اجتماعية يُرْحح أن تجذبها "الجامعات" الوهمية:

▪ **الموظفون في منتصف العمر:** يعد الحصول على مؤهل أكاديمي بالنسبة إلى كثير من الموظفين التنفيذيين والإداريين الذين يعملون في الإدارة العامة، وفي الشركات الخاصة شرطاً أساسياً للوصول إلى المناصب العليا في مجالهم. وغالباً لا تختار هذه الفئة العودة إلى نظام التعليم التقليدي، بالمقابل فإن عوامل المرونة، والإدارة المستقلة لوقت التعلم، والحضور القليل وإن كان مكثفاً، وإمكانية اختيار الدورات، وحسبان المعرفة المكتسبة، والاعتراف بالتعلم السابق، والمهارات المهنية السابقة، يشكل إغراءً لا يقاوم بالنسبة إليهم.

(66) John Bear (April 7, 2004), Diploma Mills: The \$200-Million-a-Year Competitor You Did not Know You Had, op. cit.

(٦٧) حسب الخبير John Bear بعض القصص مؤسفة للغاية: قام بعض كبار السن برهن منازلهم لتوفير تعليم أولادهم، وبعضهم باع سيارته لدفع رسومها:

Diploma Mills: The \$200-Million-a-Year Competitor You Didn't Know You Had, op. cit.

(68) Under the direction of Dr. E. Stephen Hunt USNEI, The Phenomenon and Evolution Of Diploma Mills, op. cit.



■ **الشباب الفاشلون بالدراسة:** يحتاج الشباب الذين حصلوا على مؤهلات مدرسية منخفضة المستوى، أو لم يحصلوا عليها إطلاقاً إلى مؤهلات تعليمية أو مهنية في وقت قصير جداً، وذلك حتى يتم توظيفهم في القطاع العام أو لبدء مسار عمل مهني. وتنجذب هذه الفئة إلى الجامعات الوهمية؛ لأنها تقدم مسارات متاحة للحصول على المؤهلات التي تحتاجها هذه الفئة.

■ **الطلاب الفاشلون في امتحانات القبول في برامج الاختصاصات ذات المستوى العالي:** يحظى عرض "المسارات البديلة" الذي غالباً ما يكون على نمط برامج عبر وطنية على حماس المرشحين الذين فشلوا في الاختبارات الوطنية للحصول على ترخيص طب الأسنان والطب والجراحة، والمهن الصحية، والمحاماة؛ لأنه يستغل مزيج العواطف -الإحباط والطموح- الذي تشعر به هذه الفئة على نحو خاص.

■ **أصحاب المؤهلات الفنية:** تعمل هذه الفئة غالباً لحسابها الخاص، أو على تقديم الخدمات الفنية، فعلى سبيل المثال يمكن للمساكين أن يصبحوا مهندسين، ويمكن للمحاسبين أن يحصلوا على درجة علمية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، كما يمكن أن يصبح فنيو الأسنان أخصائيي صحة أسنان أو أطباء أسنان، إذ ينطوي تحقيق المؤهلات الأكاديمية على فوائد مالية بالنسبة إليهم، ويحسن صورتهم الخارجية.

■ **التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة:** يحقق المحترفون المستقلون "الرجال العصاميون" نجاحاً مهنيّاً كبيراً فيما يتعلق بأعمالهم التجارية، ومع ذلك يطمح كثير منهم إلى تحسين صورتهم: سواء داخل الشركة أم في العلاقة مع منافسيهم ومع الموظفين، ويتميز هؤلاء بأنهم حساسون على نحو خاص للدرجات الأكاديمية، كشكل من أشكال الاعتراف الرسمي بإنجازاتهم المهنية. فضلاً عن ذلك ينجذب هؤلاء إلى البرامج التي لا تتطلب الحضور التقليدي المنتظم، وتعترف بتعليمهم السابق.

■ **أصحاب المهن الجديدة والناشئة:** هناك مهن لم يتم الاعتراف بها أو تنظيمها بدقة بعد كتقويم العظام، والعلاج بالفن، وجميع المهن المتعلقة بالطب الطبيعي. وتعزز الثغرات أو غياب



التشريعات واللوائح في هذه الاختصاصات سوقاً محتملة لنيل درجات عبر وطنية أو أجنبية بهدف الاعتراف بها في بلد آخر.

■ **الباحثون عن الألقاب:** هناك أشخاص يتمتعون بطموحات شخصية تتعلق بجمع الدرجات الأكاديمية والتكريم من مصادر مختلفة ليرتقوا بها سلم المناصب البراقة^(٦٩)، لكن بالمقابل ثمة زهد لدى هؤلاء -يضاهي ذلك الطموح - بكل ما تتضمنه الدرجات من اشتراطات معرفية واستعدادات وقدرات ذاتية، ومكناات عقلية؛ لذلك قد يختاروا طريقاً أقصر، ويلجأوا إلى الجامعات الوهمية للحصول عليها^(٧٠).

ثانياً - المتضرون من "الجامعات" الوهمية: المتضرون الذين يتأثرون سلباً بالجامعات الوهمية هم:

١- **طلاب الجامعات الحقيقية "المجدون":** تكمن خطورة "الجامعات" الوهمية في أنها تمهّد بالدرجات المزيفة التي تبعتها لطالب (غير مؤهل) نيل فرصة غيره، فتمنحه فرصة ليشغل مواقع لم يتلق تعليماً فيها، مع ترك الخريجين الحقيقيين -الذين أمضوا سنوات من أعمارهم - محبطين وعاطلين عن العمل، وقد سبقهم المزيفون إليها، واشتروا «العلم المزور» بالمال. وعليه تسيء هذه الجامعات لآلاف الطلاب الدؤوبين الذين يعملون بجهد، وتقوّض الجهد والمعرفة

(٦٩) للتوسع في هذه الظاهرة في العالم العربي: مقال بعنوان "مرض" الشهرة والوجاهة الاجتماعية يدفع بكثيرين نحو شراء حرف "الدال" بأي طريقة وثمان! «النزاهة العلمية».. تزوير الدرجات وسرقة الأبحاث «فساد بلا عقاب»! صحيفة الرياض، العدد ١٧١١٦ تاريخ ٥ مايو ٢٠١٥، يمكن الدخول إليه عبر الرابط: www.alriyadh.com/1045417

كذلك: محمد المحمود، أزمة الدرجات العلمية في العالم العربي، سبتمبر ٢٠١٨، موقع الحرة: www.alhurra.com (٧٠) يختصر فهمي هويدي الأزمة مع الألقاب العلمية بالقول: "في العالم الثالث عموماً، لا تقاس قيمة المرء بما يضيفه في مناحي الخير والبناء والمعرفة، ولكنها تقاس بمقدار وجاهته سواء استمدها من مال وفير أو ألقاب كثيرة. فسقراط وأبو حنيفة والعقاد وأحمد أمين، لم يحتاجوا إلى ألقاب لكي يشتهوا حضورهم في التاريخ، لكن من دونهم بكثير، يتعلقون بأهداب الألقاب ولا يرون لأنفسهم حضوراً إلا من خلالها". فهمي هويدي، دكتوراه للبيع! شبكة صوت العربية، يمكن الوصول إليه على الرابط: www.voiceofarabic.net/ar/articles/1878



الحقيقية للخريجين الجديرين، وتضر بالمنافسة والتميز والفرص الوظيفية^(٧١).

٢- بيئة العمل: يعدّ رواج أسواق الدرجات المزيفة أحد أهم أسباب جمود التنمية ولاسيما عندما يضرب بيئة العمل، فيؤثر سلباً في التقدم والإنتاجية الوطنية.

إن وضع شخص غير مناسب في مكان لا يستحقه يعني وجود شخص متفكّل على حركة التنمية؛ ولأن فاقد الشيء لا يمكن أن يُعطيه، فإن وصول حاملي الدرجات المزيفة إلى قطاعات العمل يعني تعطلّها، وضعف أدائها، وذلك كله على حساب المجتمع وموارده البشرية، وكفاءاته الحقيقية المؤهلة لتحقيق شروط تقدّمه^(٧٢).

وفي الوقت نفسه يتضرر أصحاب العمل عندما يختارون موظفين يحملون مؤهلات مزيفة، فيخاطرون بتوظيف أشخاص غير مؤهلين تأهيلاً كافياً في وظائف مهمة، وقد يتحمل أصحاب العمل أنفسهم المسؤولية عن أخطائهم التي قد يرتكبونها، فضلاً على ذلك، قد يكون لذلك تأثير سلبي في صورة الشركة. كما تضر الجامعات الوهمية بأفراد المجتمع عموماً عندما يتلقون خدمات -يفترض أن تكون احترافية- من أشخاص مزيفين^(٧٣).

وفي هذا السياق يرى الخبير جون كلارك Jon Clarke أنه من المهم أن يصبح أصحاب العمل على دراية بخطورة ممارسات "الجامعات" الوهمية، وأن يأخذوا العناية التامة عند التعيين في وظائف تتطلب مؤهلات عالية المستوى، مما يضمن أن يكون الشخص مؤهلاً

(٧١) بالمعنى نفسه: د. صفاء أوتاني - د. وائل معلا، التعاقد على الغش الأكاديمي - المفهوم وضرورات التجريم، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد السادس والثمانون، أبريل ٢٠٢١، ص ١٨٤.

(٧٢) محمد البلادي، لماذا نحارب الشهادات الوهمية؟ صحيفة المدينة، ٢٦ / ١ / ٢٠١٩، www.al-madina.com
 (73) Congressional Research Service (2006), Diploma Mills: A Legal Overview, March 3, , www.crs.gov



صدقاً، وبأن ذلك لا يقل أهمية عن نزاهة الشركة نفسها. (٧٤)

٣- منظومة التعليم العالي: لا يناعز أحد في الخطورة التي يُشكّلها أصحاب الدرجات على الجوانب العلمية والتعليمية، فلا يمكن لشخصٍ حصل على شهادته بطريقةٍ غير آمنة، أن يكون أميناً على التعليم أو التربية أو البحث والإبداع العلمي (٧٥).

ولا شك في تداعياتها السلبية على منظومة التعليم العالي، إذ تعاني الأنظمة الوطنية التعليمية التي تنفّس فيها "الجامعات" الوهمية نتيجة فقدان المصدقية على المستوى الدولي. كما يضعف حضورها ثقة الجمهور في الدرجات الأكاديمية، ومن ورائها بمسارات التنمية في المجالات جميعها (٧٦).

و تتعرض الجامعات "الحقيقية" لمنافسة غير عادلة، إذ يؤدي وجود الجامعات الوهمية إلى الإضرار بالجامعات الجيدة لخسارة طلاب كان يجب أن يتجهوا إليها لنيل مؤهلاتهم الأكاديمية.

ومن جهة أخرى - ولأن "الجامعات" الوهمية ترتدي غالباً لبوس "التعليم غير التقليدي والتعليم عن بعد على نحو خاص - فالذي يحدث أنه في كل مرة تتعرض وسائل الإعلام لها يعاني الإدراك العام المجتمعي، وتشوه صورة التعليم عن بعد، فعندما يرى الجمهور إعلاناً متعلقاً بالتعليم غير التقليدي (عن بعد- إلكتروني-مفتوح-افتراضي)، يلتبس الأمر عليه، ويعتقد أنه أمام إعلان "جامعة" وهمية. وعليه تتأذى مسارات التعليم غير التقليدي مع الطفرة الهائلة في الاهتمام والاستثمار في التعلم عبر الإنترنت والتعليم عن بعد.

(٧٤) لذلك ينصح الخبير Jon Clarke أصحاب الأعمال بالقول: "تتوافق قيمة شركتك وسلامتها وعلامتها التجارية مع كل مرشح تضعه؛ لذا اجعل العثور على شخص تستحقه الشركة حقاً أهم أولوياتك".

Jon Clarke, Fake degrees: the secret industry damaging so many employers, op.cit.

(٧٥) محمد البلادي، لماذا نحارب الشهادات الوهمية؟ المرجع السابق.

(٧٦) محمد المحمود، أزمة الدرجات العلمية في العالم العربي، المرجع السابق.



يبدو جلياً أن بيع "الجامعات" الوهمية للدرجات المزيفة يشكّل خطورة ذات طبيعة خاصة، فهو يعزز فكرة شراء العلم بالمال، ويمثل إجحافاً بالنسبة إلى الطلاب المجدين. وكل ما تقدم يدفع إلى الاهتمام بدراسة استراتيجيات مواجهة "الجامعات" الوهمية، ووقف انتشارها، وهذا ما سنبحثه في الفصل الثاني من دراستنا:

الفصل الثاني

استراتيجيات مواجهة "الجامعات" الوهمية

يدرك المعنيون في الشأن الأكاديمي أن مواجهة "الجامعات" الوهمية يتطلب بناء استراتيجيات حقيقية، ويشكّل في منظورها التدخل القانوني أحد أهم معاقل المواجهة، فقد فرض القلق المتزايد من نمو "الجامعات" الوهمية، وتسليع التعليم تحدياً من نوع خاص للنظم القانونية مما يستوجب تكثيف جهودها في ملاحقتها، وهو ما سندرسه في المبحث الأول.

كما أن مراجعة الآليات المستخدمة على الصعيد الأكاديمي (والتضييق على نحو غير مباشر على "الجامعات" الوهمية وحاملي درجاتها) تسمح بملاحظة أنه مع بعض الاستثناءات القليلة، فقد صاغ كل بلد أدواته للحفاظ على الجودة في التعليم العالي، والحيلولة دون دخول حاملي الدرجات المزيفة إلى سوق العمل، وهو ما سندرسه في المبحث الثاني.

المبحث الأول

الآليات القانونية: مساءلة "الجامعات" الوهمية ذاتها ومساءلة طلابها

تتنوع الآليات القانونية المتبعة بين تلك التي تساءل "الجامعات" الوهمية ذاتها (المطلب الأول)، وتلك التي تساءل الطالب نفسه (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مساءلة "الجامعات" الوهمية ذاتها

يبين هذا المطلب المناورات الاحتمالية التي تلجأ "الجامعات" الوهمية إليها (أولاً)، ثم



يفصّل آليات مساءلة "الجامعات" الوهمية في النظم القانونية المقارنة (ثانياً).

أولاً- مناورات "الجامعات" الوهمية الاحتمالية:

تلجأ "الجامعات" الوهمية إلى مناورات احتمالية لإضفاء الشرعية على نشاطها، وتتخذ أساليب وطرق إقناع مختلفة لتخدع الطلاب بأنها جامعة حقيقية (شرعية) بهدف إقناعهم بشراء درجاتها:

١- الخداع بابتداع آليات اعتماد:

لا ينازع أحد بأنه لا يمكن للجامعات الوهمية الوفاء بأي من المتطلبات المتعلقة بالجودة، ولا يمكن اعتمادها من قبل وكالة اعتماد معترف بها؛ لذلك تقوم تلك الجامعات بإنشاء هيئات اعتماد (سكاكات اعتماد) خاصة بهملتعتي الانطباع بأن هيئة خارجية اعترفت بجودة التعليم المقدم من قبلها، وتوحي بأن درجاتها معتمدة ومعترف بها.

وسكاكة الاعتماد An accreditation mill مؤسسة تدعي تقديم الاعتماد التعليمي لمؤسسات التعليم العالي دون الحصول على إذن حكومي أو اعتراف من الجمهور العام للأوساط الأكاديمية للعمل كمعتمد، وتشبه سكاكة الاعتماد الوهمية إلى حد كبير سكاكة الدرجات، وترتبطان -في كثير من الحالات- ارتباطاً وثيقاً، وعادة ما تجري صفقة تجارية مع "الجامعة" الوهمية دون التحقيق من أدائها؛ لذلك "فالاعتماد" الذي يقدمونه ليس له قيمة أكاديمية، والغرض منه تسويق تلك "الجامعات" من خلال جذب الطلاب وإيهامهم باعتماديتها^(٧٧).

(٧٧) مع ملاحظة قيام بعض الجامعات الوهمية بإنشاء موقعين إلكترونيين: الموقع الأول يكون موقع للجامعة الاحتمالية (الوهمية) الذي تعلن فيه عن برامجها الجامعية المعتمدة (كما تدعي كذباً)، والموقع الثاني للهيئة الاحتمالية التي سوف تعتمد الجامعة المشار إليها في الموقع الإلكتروني الأول، ومن ثم من ينشئ الجامعة هو نفسه من ينشئ الهيئة التي تعتمد عليها. وعليه لا يتطلب الأمر سوى حجز نطاقين على شبكة الإنترنت الأول للجامعة الوهمية والثاني لجهة الاعتماد الوهمية. للتوسع:

Luca Lantero (2015), Degree Mills: non-accredited and irregular higher education institutions, op. cit.



٢- الخداع بادعاء الاعتراف والترخيص:

تدعي بعض "الجامعات" الوهمية أنها معترف بها دولياً من قبل منظمات كالْيونسكو، علماً بأنه ليس للْيونسكو سلطة للاعتراف بمؤسسات التعليم العالي أو اعتمادها، وقد نشرت المنظمة تحذيرات عدة ضد عدد من الجامعات الوهمية التي كانت تدعي اعتراف الْيونسكو أو انتمائها إليها^(٧٨).

كما تلجأ بعض هذه الجامعات إلى الادعاء بأنها معتمدة من جامعات معروفة أخرى، وتكون هذه الأخيرة أيضاً وهمية، فنكون أمام شبكة واسعة من "الجامعات" الوهمية، التي تتبادل الاعتراف فيما بينها بهدف تحقيق الانتشار والاحتياط على الطلاب.

كما تستفيد بعض "الجامعات" الوهمية من أنه يُسمح لها عموماً بممارسة الأعمال التجارية كشركة تجارية؛ لذا قد تستخدم في إعلاناتها الترويجية كلمات تحدد الوضع القانوني مثل "مرخص" أو "مصرح بها" للإيحاء بشرعية عملها في مجال التعليم، فيما حقيقة الأمر أن الترخيص هو لمزاولة النشاط التجاري لا الاتجار بالدرجات الأكاديمية.

وتتبنى بعض "الجامعات" الوهمية خدعاً أخرى للإيهام بالمصادقية والشرعية، إذ تعلن جامعة شمال واشنطن مثلاً أن درجاتها "معتمدة ومختومة من قبل كاتب العدل المعين من قبل الحكومة"^(٧٩). وفي الواقع لا يقوم كاتب العدل بالمصادقة أو اعتماد ما جاء بمضمون وثيقة الشهادة (الدرجة)، وإنما يقوم بالاعتراف والمصادقة على إجراء معين تم أمامه وهو: قيام الشخص المحدد باسمه وصفته بتاريخ معين بعملية توقيع وثيقة معينة، ودون أن يكون

(78) Op. cit.

(٧٩) من أمثلة العروض الخادعة والإعلانات عنها: (الحلم يصبح حقيقة في فترة وجيزة ودون دراسة أو حضور أو امتحانات، نحن نعدّل خبراتكم التي حصلتم عليها في الحياة، ونحوّها لدرجات جامعية مصدقة رسمياً من وزارة الخارجية الأمريكية. . . ومن الجمعية العالمية للتعليم عن بعد. . .). م. زاهر الشعار، الجامعات الغير معتمدة والجامعات الوهمية، "تجارة الشهادات الجامعية"، مشكلة الماضي - أزمة الحاضر - كارثة المستقبل، يمكن الوصول إليه عبر الرابط: ae.linkedin.com



لمصادقته علاقة بإقرار صحة مضمونها أو بما جاء فيها.

كذلك فإن وزارة الخارجية عندما تقوم بالمصادقة على توقيع الكاتب بالعدل فهي تصادق على صحة التوقيع دون المسؤولية عما جاء في الوثيقة التي تنطوي على عبارة هي "نصادق على صحة توقيع الكاتب بالعدل دون مسؤولية عن مضمون الوثيقة المصادق عليها"^(٨٠).

٣- تشابه الأسماء المقصود للاستفادة من سمعة الجامعات المرموقة

تتخذ كثير من "الجامعات" الوهمية أسماء مشابهة لأسماء جامعات عريقة ذات سمعة في مجال التعليم، إذ تؤكد الباحثة Melanie Newman أن الأسماء التي تبدو بريطانية ما زالت مفضلة بين "الجامعات" الوهمية التي تقدم درجات مزيفة^(٨١).

وفي الاتجاه نفسه يؤكد الخبيران Bear and Ezell^(٨٢) أن "الجامعات" الوهمية في الولايات المتحدة وكندا تفضل الخداع بأسماء جامعات تبدو بريطانية؛ لاستغلال السمعة البريطانية الطيبة المرتبطة بالجودة في التعليم العالمي^(٨٣).

ويذكر أن تلك "الجامعات" تلجأ باستمرار إلى تغيير اسمها من فترة إلى أخرى، للتهرب

(٨٠) م. زاهر الشعار، الجامعات الغير معتمدة والجامعات الوهمية، "تجارة الشهادات الجامعية"، مشكلة الماضي - أزمة الحاضر - كارثة المستقبل، المرجع السابق.

(81) Melanie Newman ((20 April 2007), Degree mills bank on allure of UK names, op.cit

(82) Degree Mills: The Billion-Dollar Industry That Has Sold Over a Million Fake Diplomas, op. cit .

(٨٣) في السياق نفسه يصف Jean Abbiateci استنساخ جامعة السوربون من قبل جان نويل برادي، وهو أمريكي فرنسي أسس جامعة روبرت سوبيريور الوهمية التي يقع مقرها الرسمي (المفترض) منذ فترة طويلة في حقول بواتو شارنت الفرنسية، فيما يديرها من سويسرا وفلوريدا. على الموقع الإلكتروني لجامعة روبرت سوبيريور استنساخ مزيف لكل ما له علاقة بجامعة السوربون العريقة: بدءاً من عناوين "الجامعة"، الترحيب من العميد، الشعار، ركن الخريجين، المصطلحات القانونية، صور حفلات التخرج، ويمكن للمشتري اختيار عنوان الدرجة، فيما يطلب منه إرسال سيرة ذاتية مختصرة عن طريق البريد الإلكتروني فقط. فيما يبلغ سعر الدبلوم ٥٠٠ يورو فقط.

Jean Abbiateci, La grande arnaque des moulins à diplômes, op. cit .



من السمعة السيئة التي تكون قد خلفتها مستخدمة الاسم القديم!^(٨٤)

٤- إساءة استخدام عناوين نطاق الإنترنت:

يتم التعرف على معظم المؤسسات التعليمية على شبكة الأنترنت عن طريق عناوين مواقعها باستخدام اللاحقة أو اسم النطاق الخاص بالمؤسسات التعليمية في كل بلد.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقتصر أهلية الحصول على اسم نطاق .edu على مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية المعتمدة مؤسسياً من قبل الوكالات المدرجة في قائمة وزارة التعليم الأمريكية لوكالات الاعتماد المعترف بها محلياً، وتشمل هذه "وكالات الاعتماد المؤسسية الإقليمية"، و "هيئات الاعتماد المؤسسية والخاصة الوطنية" المعترف بها من قبل وزارة التعليم الأمريكية.

ومع ذلك ليست كل المؤسسات التي تستخدم edu كجزء من عنوان الإنترنت الخاص بها مؤسسات شرعية، فقبل أن تضع وزارة التجارة الأمريكية متطلباتها الحالية الصارمة، تمت الموافقة لبعض المؤسسات المشكوك فيها (ومنها جامعات وهمية) استخدام اللاحقة .edu^(٨٥) وتستخدم بعض "الجامعات" الوهمية اسم نطاق المستوى الأعلى .ac الذي يشبه أساء النطاقات الأكاديمية من المستوى الثاني الحقيقية مثل .ac.uk.

ثانياً- فرص المواجهة القانونية في الأنظمة القانونية المقارنة:

تبدو مساءلة "الجامعات" الوهمية قانونياً منطقيّة؛ إذ لا ينازع أحد في أنها تمارس نشاطاً خادعاً أو مضللاً:

(٨٤) م. زاهر الشعار، الجامعات الغير معتمدة والجامعات الوهمية، "تجارة الشهادات الجامعية"، مشكلة الماضي - أزمة الحاضر - كارثة المستقبل، المرجع السابق.

(85) Eligibility for the .edu Domain, EduCause eligibility", web.archive.org/ web/ 20120609102127/http://net.educause.edu/edudomain/show_faq.asp?code=EDUELIGIBILITY



١ - في النظام القانوني الأمريكي:

تعمل "الجامعات" الوهمية تحت الإطار القانوني للشركات التجارية؛ لذلك تتم مساءلتها في سياق منع الممارسات التجارية الاحتيالية والمضللة في مجال التعليم، وفي هذه الفقرة سندرس فرص الملاحقة القانونية على مستوى التشريع والقضاء، فضلاً عن التحديات التي تواجهها:

أ- الفرص على مستوى التشريع:

يغيب التشريع الذي يحظر ممارسات الجامعات الوهمية على المستوى الاتحادي، ويبرر بعضهم ذلك بأنه: يصعب التمييز أحياناً بين "الجامعات" الوهمية والمؤسسات الشرعية عبر الإنترنت التي تدير برامج التعلم عن بعد، وهذه الصعوبة هي أحد الأسباب التي تجعل صانعي السياسات يواجهون صعوبة في صياغة القوانين التي يمكن أن تستخدم لإغلاقها^(٨٦).

أما على مستوى الولايات فالأمر مختلف، فبموجب عدد من القوانين المتعلقة بالاحتيال عبر البريد والاحتيال الإلكتروني يمكن مساءلة "الجامعات" الوهمية إذا ما استخدمت خدمات البريد أو شبكة الأنترنت في بيعها للدرجات المزيفة، كذلك تتم ملاحقة تلك "الجامعات" في عدد من الولايات من قبل لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) بموجب قانون التجارة الفيدرالية الذي يحظر الاحتيال والخداع والممارسات التجارية غير النزيفة من الشركات، وتشمل الممارسات التجارية الخادعة الإعلانات الكاذبة والمضللة، وتتجه اللجان الفيدرالية إلى عدّ إعلان الجامعات الوهمية عن نفسها بأسماء تجارية مضللة، ادعاء الاعتماد الأكاديمي، وإصدار الدرجات المزيفة من تلك الممارسات المضللة^(٨٧).

وينص دليل عمل المؤسسات المهنية الخاصة والتعليم عن بعد على أنه: يعد خداعاً مضللاً القيام بإصدار درجة أو دبلوم أو شهادة، أو أي مستند مشابه يحرف، بشكل مباشر أو غير

(86) Congressional Research Service, Diploma Mills: A Legal Overview, op. cit.

(87) Op. cit.



مباشر، صراحة أو ضمناً، موضوع الدورة التدريبية، أو مضمونها، أو محتوى الدورة التدريبية، أو البرنامج التدريسي، أو أي حقيقة مادية أخرى تتعلق بالدورة أو البرنامج التدريسي الذي مُنح من أجله أو إنجازات الطالب الذي مُنحت له. وكذلك يعدّ خداعاً مضللاً تقديم أو منح درجة أكاديمية أو مهنية أو تدريبية، إذا لم تتم الموافقة على منح هذه الدرجة من قبل الوكالة التعليمية الحكومية أو معتمدة من قبل هيئة اعتماد معترف بها على المستوى الوطني، وإذا لم تكن كذلك يجب الكشف بشكل واضح، في جميع المواد الإعلانية والترويجية التي تحتوي على إشارة إلى هذه الدرجة أن منحها غير معتمد من قبل هذه الهيئة^(٨٨).

وعليه فإن كلاً من ولاية أوريغون Oregon^(٨٩)، وميشيغان Michigan^(٩٠)، ونيوجيرسي New Jersey، ونيفادا Nevada، وإلينوي Illinois، وإنديانا Indiana، وجزيرة رود Rhode

(88) 245.6: Deceptive use of diplomas, degrees, or certificates:(a) It is deceptive for an Industry Member to issue a degree, diploma, certificate of completion, or any similar document, that misrepresents, directly or indirectly, expressly or by implication, the subject matter, substance, or content of the course or program of instruction or any other material fact concerning the course or program of instruction for which it was awarded or the accomplishments of the student to whom it was awarded. (b) It is deceptive for an Industry Member to offer or confer an academic, professional, or occupational degree, if the award of such degree has not been Approved by the appropriate State educational agency or Accredited by a nationally recognized accrediting agency, unless it clearly and conspicuously discloses, in all advertising and promotional materials that contain a reference to such degree, that its award has not been Approved or Accredited by such an agency. Guides for Private Vocational and Distance Education Schools,

<https://www.federalregister.gov/documents/2013/11/18/2013-27195/guides-for-private-vocational-and-distance-education-schools#sectno-citation-%E2%80%8989254.6>

(٨٩) حدّرت ولاية أوريغون الأمريكية Oregon عبر موقعها الرسمي من الجامعات غير المعتمدة، وحددت أسماءها، وقد وصل عددها إلى ٤٨٣ جامعة غير معتمدة سواء لأنها جامعة وهمية أم غير مرخصة لسبب ما، ومنها ما تم إغلاقه أو إيقاف ممثليها عن العمل وغير ذلك. ويمكن الاطلاع على ذلك عبر الموقع الرسمي للولاية:

www.osac.state.or.us/oda/unaccredited.aspx

(٩٠) نشرت ولاية Michigan قائمة بالمؤسسات غير المعتمدة، يمكن الوصول إلى القائمة عبر الدخول إلى الموقع:

Policies And Procedures On The Establishment And Approval Of Nonpublic Colleges And Universities In Michigan" (PDF). State of Michigan. www.michigan.gov/documents/mdcd/policy_procedures_complete-current_1-24-06_229518_7.pdf



Island⁽⁹¹⁾، وولاية لويزيانا Louisiana⁽⁹²⁾، وولاية تينيسي Tennessee جعلت من إصدار "الجامعات" الوهمية للدرجات نشاطاً غير قانوني⁽⁹³⁾.

وفي ولاية ماين Maine - وحسب القانون (2004) HB 2560⁽⁹⁴⁾ - من يصدر عن قصد، أو يبيع، أو يصنع درجة أكاديمية (مزيفة) يعدّ مرتكباً لجنحة⁽⁹⁵⁾. وفي ولاية تكساس Texas⁽⁹⁶⁾ من يصنع أو يستخدم درجات وهمية يعاقب بعقوبة جنائية لارتكابه جريمة الاحتيال. وكذلك في ولاية داكوتا الشمالية North Dakota من يصدر أو يستخدم درجات أكاديمية مزيفة يعدّ مرتكباً لجنحة من الدرجة الثالثة⁽⁹⁷⁾.

(91) SB 392 (2007) – Prohibits the purchase and sale of academic degrees wherein the degree is obtained on the basis of a combination of a payment of a fee and the attainment of academic credit for so-called life experiences, without the applicant undertaking any coursework.

(92) SB 94 (2010) - Creates the crime of unlawful production, manufacture, distribution, or possession of a fraudulent postsecondary degree

(93) Amy Rutledge (November 15, 2004), Buying phony degrees online, WATE TV-6. www.wate.com/Global/story.asp?S=2567661&nav=E8YzT9L5

(94) SB 114 (2009): Prohibits person who receives degree from diploma mill from using disclaimer to claim or represent that person possesses academic degree. www.mainelegislature.org

(95) كما حذرت ولاية Miane الأمريكية من الجامعات غير المعتمدة، وتم نشر قائمة بأسمائها، ووصل عددها إلى ٧٣١ جامعة، يمكن الاطلاع على تلك القائمة عبر موقع الولاية الإلكتروني:

maine.gov/education/highered/Non-Accredited/UnaccreditedSchools-112706.pdf

www.maine.gov/education/highered/Non-Accredited/a-am.htm

(96) HB 1173 (2005) - Relates to the regulation of the use of postsecondary credits and degrees, persons

offering or granting certain postsecondary credits and degrees, and the manner of offering or granting

those credits and degrees; provides criminal penalties related to fraudulent, fictitious or substandard

degrees; relates to private institutions.

(97) 15-20.4 .15: Unlawful to issue, manufacture, or use false academic degrees - Penalty.

It is unlawful for a person to knowingly advertise to sell, issue, or manufacture a false academic degree. A person that violates this subsection is guilty of a class C felony.



وقد أقرت ولاية واشنطن Washington في مارس/ آذار ٢٠٠٦ قانوناً "يحظر إصدار الدرجات الجامعية المزيفة أو المضللة"، ويفرض عقوبة الحبس خمس سنوات وغرامة قدرها عشرة آلاف دولار لمن يمنح أو يروج عن علم لدرجة مزيفة أو غير معتمدة^(٩٨). وفي عام ٢٠٠٨ أصدرت ولاية فرجينيا Virginia قانوناً عدّ إصدار أو صنع درجات مزيفة جنحة من الدرجة الأولى^(٩٩).

ويمكن عزو سعي الولايات المتزايد - منذ مطلع الألفية الثالثة - لمكافحة "الجامعات" الوهمية من خلال سن قوانين إلى عاملين اثنين:

يتعلق العامل الأول بأنه في ظل حظر ممارسات "الجامعات" الوهمية في عدد كبير من الولايات، فإن الولايات الأخرى - التي لا يوجد فيها مثل تلك القوانين - أصبحت ملاذاً آمناً لها، على غرار الملاذات الضريبية، ففي عام ٢٠٠٢ - أشار أحد الخبراء في مقالة في سياتل تايمز Seattle Times^(١٠٠) إلى أن "ولاية وايومنغ Wyoming أصبحت ملاذاً آمناً للجامعات الوهمية"^(١٠١)، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات في الولاية إلى سن قوانين أكثر صرامة في عام ٢٠٠٦. وفي هذا السياق ذكر George Gollin أستاذ جامعة إلينوي University of Illinois وعضو مجلس إدارة مجلس اعتماد التعليم العالي: "إن ولاية كاليفورنيا هي الولاية الوحيدة في

(98) "HB 2507 - 2005-06 — Prohibiting false or misleading college degrees". Washington State Legislature. June 2005. apps.leg.wa.gov/billsummary/?BillNumber=2507&Year=2006&Initiative=false

See again: "Certification of enrollment; engrossed substitute house bill 2507; Chapter 234, Laws of 2006; 59th Legislature; 2006 Regular Session; Higher education--false academic credentials" (PDF). Secretary of State, State of Washington. June 7, 2006. Archived from the original (PDF) on September 25, 2007.

(99) HB 766 (2008) – Relates to fraudulent academic credentials; makes it a Class 1 misdemeanor to operate a degree/diploma mill .

(100) Mark Clayton (June 10, 2003). "Degree duplicity — Fake diplomas are easy to buy online, but colleges are becoming more wary". op.cit.

(101) Mead Gruver (Feb 2, 2009), Warren, National University planning to close". Casper Star-Tribune. trib.com/news/state-and-regional/warren-national-university-planning-to-close/article_0167b65c-54ce-576c-9c33-42a7a12dec31.html



البلاد دون قواعد تحكم مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي، وإذا لم يكن لديك قانون يحظر نشاطاً ما، فيمكن لأي شخص أن يقدم على ارتكابه، ويعود سبب ذلك إلى استخدام حاكم الولاية Governor Schwarzenegger حق النقض (الفيتو) ضد تعديل قانون إصلاح التعليم الخاص ما بعد الثانوي والتعليم المهني".

أما العامل الثاني فقد عبّر عنه السيد آلان كونتريراس Alan Contreras -المسؤول في مكتب تدقيق المؤهلات في ولاية أوريغون Oregon- بالقول: "يستجيب المزيد من الولايات للتشدد في التشريع في مواجهة الجامعات الوهمية بعد اكتشاف ضباط شرطة ومهندسين مدنيين ومعلمين وغيرهم يحملون درجات مزيفة"^(١٠٢).

ويذكر أن بعض تلك "الجامعات" تنمو مستفيدة من حماية الدستور الأمريكي للدين، من خلال تمثيل نفسها ككليات دينية، ومع ذلك فقد فرضت على بعض المعاهد الدينية غرامات بسبب إصدارها درجات دون أن تلبى المتطلبات المتعلقة بالاعتماد.

أ- الفرص على مستوى القضاء الأمريكي:

من الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أصحاب الشركات التجارية-التي أطلقت على نفسها اسم "جامعة" ومارست نشاطاً "تعليمياً" غير مرخص، ومنحت درجات مضللة، نذكر الحكم الصادر في مواجهة "جامعة أتلانتس الدولية" Atlantic International University^(١٠٣) بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢ عن قضاء ولاية هاواي^(١٠٤)، وكانت الجهة المدعية لجنة التجارة

(١٠٢) في شهر مايو/أيار ٢٠٠٣، استقالت عميد كلية توكوا فولز Toccoa Falls College في توكوا Toccoa بعد أن كشفت صحيفة الطلبة في الكلية أنها لم تحصل على درجة الماجستير التي زعمت أنها تحملها. للتوسع:

Mark Clayton, "Degree duplicity — Fake diplomas are easy to buy online, but colleges are becoming more wary". op.cit.

(103) Civil 02-1-1733-07 SSM 2002

(104) hawaii.gov/dcca/ocp/udgi/lawsuits/AIU



الفيدرالية وشؤون المستهلك في الولاية، قد تضمن الحكم فرض غرامات مالية عليها لمخالفتها قانون هاواي^(١٠٥).

وقد استند الحكم إلى القانون State – Chap 446 الذي ينص على أنه: (أ) يجب على أي مؤسسة غير معتمدة أن تكشف في جميع المنشورات التعريفية والمواد الترويجية وعقود التدريس حقيقة أنها غير معتمدة من قبل أي وكالة اعتماد معترف بها وطنياً ومدرجة من قبل وزير التعليم في الولايات المتحدة. ويجب أن يتم الإفصاح بحجم كبير أو أكبر من أي نص آخر في منشوراتها التعريفية أو المواد الترويجية أو عقود التدريس، ويتم تقديم ذلك على نحو معقول لجذب انتباه القارئ في حالة تقديم المعلومات إلكترونياً، ويتم الإفصاح مباشرة قبل أو بعد المعلومات".

وبموجب القانون نفسه فإن كل مَنْ يخالف تلك الأحكام يعد متورطاً في فعل، أو ممارسة غير قانونية أو خادعة بموجب القسم 2-480. 1979. L.

ونصت الفقرة الثامنة من الحكم القضائي المذكور: "على المدعى عليه (جامعة أتلنتس الدولية) أن يعيد المبالغ المدفوعة إلى أي مستهلك (طالب) كاملة"^(١٠٦). وبعد صدور هذا الحكم قامت الجامعة المذكورة بإرسال إشعارات مكتوبة إلى الطلاب أعلمتهم بموجبها باستحقاقهم للتعويض شريطة إعادة الدرجات (وثيقة الدرجات الممنوحة لهم)، ثم أعادت المبالغ المدفوعة لها من قبلهم بموجب شيك معتمد.

(١٠٥) حدد القانون المقصود بالمؤسسة غير المعتمدة بأنها: "مؤسسة تمنح درجة غير معتمدة أو مرشحة للاعتماد من قبل وكالة اعتماد معترف بها على الأقل على المستوى الوطني مدرجة من قبل وزير التعليم بالولايات المتحدة".

US Codes and Statutes Hawaii Revised Statutes 2009- Volume 10- Title 25 - professions and occupations- Chapter 446e - unaccredited degree granting institutions

يمكن الوصول إلى نص القانون عبر الدخول إلى موقع ولاية هاواي على الرابط:

law.justia.com/codes/hawaii/2009/volume-10/title-25/chapter-446e/hrs-0446e-0003-htm/

(١٠٦) يبين الحكم نفسه المقصود بالمستهلك بأنه: "كل فرد سجل أو قدّم دفعات نقدية للمدعى عليه أو أي من الوكالات التي تمثله وضمن أي دولة قام فيها المدعى عليه بالإعلان أو الترويج للمواد المخالفة".



ونص الحكم نفسه على أنه في حال فشل المدعى عليه (جامعة أتلنتس الدولية) في إعادة التعويضات كما حددها الحكم القضائي، فإنه يترتب عليه أن يدفع -فضلاً عن المبالغ المطالب بها- غرامة قدرها ١٠٠٠ دولار أمريكي إلى مكتب حماية المستهلك المدني عن كل مستهلك لم يستلم تعويضاته كاملة^(١٠٧).

ج- تحديات المساءلة القانونية:

تُعيق الجهود القانونية لمساءلة "الجامعات" الوهمية عوامل تمثل نقاط قوة في المجتمعات الديمقراطية: كاحترام الخصوصية، وتقاليد القضاء الأمريكي في الابتعاد عن التدخل في الشؤون الأكاديمية، ومتطلبات الإثبات القوية قبل تقديم دعوى ضد شخص أو شركة، كما تلجأ تلك الجامعات في محاولة التخلص من المساءلة القانونية إلى مناورات عدة منها:

أ- مناورات إخلاء المسؤولية:

تلجأ بعض "الجامعات" الوهمية -وفي إطار محاولتها التخلص من المساءلة القانونية- إلى تضمين صفحات مواقعها بيانات إخلاء مسؤولية مصممة لإفلاتها من المسؤولية القانونية، فتشير فيها إلى أن الدرجات التي تمنحها تستخدم للأغراض الاحتفالية أو التشجيعية، وأنها لا تتحمل أي مسؤولية عن الاستخدام الاحتيالي الذي يمكن أن يتم من خلال استخدام شهاداتها.

ولا يغير هذا الزعم من الحقيقة شيئاً؛ لأن إتقان الوثائق التي تمنحها، وطريقة عرضها، لا يدع شكاً فيما يتعلق بالغرض الأساسي منها، وهو استخدامها للإيهام بصفة حاملها العلمية. فالمستوى العالي من الحرفية والدقة للدرجات التي تباعها يؤدي حتماً بالأشخاص الذين يستخدمونها إلى أبعد من مجرد الاحتفال والتباهي^(١٠٨).

(107) hawaii.gov/dcca/ocp/udgi/lawsuits/AIU

(108) Jean Abbiateci, La grande arnaque des moulins à diplômes, op. cit .

٢١- تغيير اللبوس:

تقوم "الجامعات" الوهمية على الكذب والخداع، وإذا طُردت إحداها من ولاية قضائية، أو طُلب منهم التوقف عن استخدام أحد موقعها، أو فضح اسمها، أو برنامج من برامجها، فإنها -ببساطة- تقوم بتغيير لبوسها واختيار موقع آخر، واسم جديد، وبرنامج جديد مختلف؛ لذلك لا تكون "الجامعات" الوهمية في بعض الحالات شركات متعددة الجنسيات فقط، بل "أنظمة متعددة الجامعات" أيضاً.

فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٣- وبعد تحقيق لجنة التجارة الفيدرالية- عُرمَ الأمريكيان اللذان يديران برنامج للشهادة الجامعية (UDP) من قبل القضاء الأمريكي بحوالي ١٧٠ ألف دولار أمريكي. ويذكر أنها حققت أرباحاً بقيمة ٤٣٥ مليون دولار (٢٢٠ مليون جنيه إسترليني) في خمس سنوات، وكانا يعملان من رومانيا، وكذلك الولايات المتحدة. وقد باعت الشركة الدرجات العلمية من خلال جامعات وهمية بأسماء "جامعة Shaftesbury" و "جامعة Dunham"، ولكنهما استمررا في ممارسة عملهما من خارج أمريكا^(١٠٩).

وفي عام ٢٠١٠ تم الكشف أن كينيث شونغ Kenneth Shong كان يدير جامعة كارلينجفورد "Carlingford University"، وهو سجين في مركز راسين الإصلاحية؛ لإدانته بارتكاب عدة جرائم بها فيها الاحتيال. وكان يدير فروع الجامعة بعناوين في لندن، ألاباما، وفي غرين باي، وتلك العناوين عبارة عن عناوين لمتاجر فارغة أو صناديق بريد^(١١٠).

٣١- قواعد الاختصاص القضائي:

من الصعب تحديد الاختصاص القضائي عندما تعمل "الجامعة" الوهمية في عدة ولايات

(109) Melanie Newman (20 April 2007), Degree mills bank on allure of UK names, op.cit
(110) Ryan Foley (Feb 22, 2010). "A diploma mill's trail leads to Wisconsin inmate". Associated Press. www.sandiegouniontribune.com/sdut-a-diploma-mills-trail-leads-to-wisconsin-inmate-2010feb22-story.html



في وقت واحد، إذ قد تنتقل بسرعة وسهولة عند الملاحقة القضائية إلى ولاية أخرى أقل تشدداً في مواجهتها.

وقد خلص أحد الخبراء إلى أن: "التشريع السليم على مستوى الدولة هو خط الدفاع الأول ضد عديمي الضمير من أصحاب الجامعات الوهمية، ولكن التشريعات في حد ذاتها غير كافية، بل لا بد من هيئة تُعنى بتطبيق تلك التشريعات بصلاحيات واسعة، ومزاج عام يدعم جهودها"⁽¹¹¹⁾.

٢- في المملكة المتحدة:

تنص المادة ٢١٤ من قانون إصلاح التعليم لعام ١٩٨٨ على أنه: "من غير القانوني التقديم أو الإعلان عن أي مؤهل يبدو أنه درجة علمية في المملكة المتحدة، أو قد يتم الخلط بينها". وتنص كذلك: "يرتكب جريمة مَنْ يزعم أن يمكن للدرجة التي يمنحها أن تعطي حاملها الحق في لقب البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه ويعاقب بغرامة لا تتجاوز المستوى الخامس"⁽¹¹²⁾.

ويذكر أن الغرامات تصنّف في التشريع الإنكليزي إلى مستويات، وحسب قانون الغرامات فإن المستوى الخامس منها لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه أسترليني (Criminal Justice Act

(111) David W. Stewart and Henry A. Spille (1988), Diploma Mills: Degree of fraud, op. cit, p. 137.

(112) Unrecognised degrees:

(1) Any person who, in the course of business, grants, offers to grant or issues any invitation relating to any award—(a) which may reasonably be taken to be an award granted or to be granted by a United Kingdom institution; and (b) which either—(i) is described as a degree; or (ii) purports to confer on its holder the right to the title of bachelor, master or doctor and may reasonably be taken to be a degree; shall be guilty of an offence and liable on summary conviction to a fine not exceeding level 5 on the standard scale.

نص القانون يمكن الوصول إليه عبر الرابط: www.legislation.gov.uk/ukpga/1988/40/section/214



. (113) 1982, Section 37)

٣- في النظم القانونية العربية:

سندرس في هذه الفقرة إمكانية ملاحقة "الجامعات" الوهمية بموجب التشريعات العربية من خلال تحليل نصوص جريمة الاحتيال، ثم بيان عقبات ذلك التوجه:

أ- النصوص المتعلقة بالاحتيال:

يعرّف الفقه العربي الاحتيال بأنه: "الاستيلاء على مال مملوك للغير بطريق الحيلة بنية تملكه". وقد نصت المادة ٤١٧ من قانون العقوبات الأردني (المعدّلة بالقانون رقم ٢٧ لعام ٢٠١٧) على أنه: "كل من حمل الغير على تسليمه مالاً منقولاً أو غير منقول أو أسناداً تتضمن تعهداً أو إبراءً فاستولى عليها احتيالياً: أ- إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجني عليه بوجود مشروع كاذب أو حادث أو أمر لا حقيقة له، أو إحداث الأمل عند المجني عليه بحصول ربح وهمي، أو بتسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال، أو الإيهام بوجود سند دين غير صحيح، أو سند دين مخالصة مزور. ب- بالتصرف في مال منقول أو غير منقول وهو يعلم أن ليس له صفة للتصرف به.

ج- باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة. عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مائتي دينار إلى خمسمائة دينار".

وقد بيّن المشرع السوري الوسائل الحصرية التي يقع بها الاحتيال في الفقرة الأولى من المادة ٦٤١ من قانون العقوبات المعدّلة بالمادة /١٧/ من المرسوم التشريعي رقم ١ لعام ٢٠١١ التي تنص على أن: كل من حمل الغير على تسليمه مالاً منقولاً أو غير منقول أو أسناداً تتضمن تعهداً أو إبراءً فاستولى عليها احتيالياً: إما باستعمال الدسائس، أو بتلفيق أكذوبة أيدها شخص ثالث ولو

(113) www.legislation.gov.uk/ukpga/1982/48/section/37



عن حسن نية، أو بظرف مهد له المجرم أو ظرف استفاد منه، أو بتصرفه بأموال منقولة أو غير منقولة وهو يعلم أن ليس له صفة للتصرف بها أو باستعماله اسماً مستعاراً أو صفة كاذبة".

ونصت المادة ٣٩٩ من قانون العقوبات الإماراتي الاتحادي رقم ٣ / ١٩٨٧ على أنه: "يعاقب بالحبس أو بالغرامة كل من توصل إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو سند أو توقيع هذا السند أو إلى إلغائه أو إتلافه أو تعديله، وذلك بالاستعانة بطريقة احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة متى كان من شأن ذلك خداع المجني عليه وحمله على التسليم...".

وعليه هل يعدّ منح "الجامعات الوهمية لدرجاتها المزيفة صورة من صور الاحتيال؟

لا بد من الإشارة إلى أن الاحتيال من الجرائم ذات القالب المحدد، فلا بد من أن يتجسد النشاط الجرمي الذي تقوم به الجامعة الوهمية بإحدى وسائل الاحتيال التي حددها القانون^(١١٤). ولعل الصورة المشتركة بين القوانين الثلاثة التي يمكن ملاحقة تلك الجامعات بموجبها هي صورة استعمال طرق احتيالية أو دس الدسائس، وتقوم هذه الوسيلة على عنصرين: الكذب والمظاهر الخارجية التي تدعمها أي أن تقوم الجامعة بعمل ما يجعل "لكذب" وجوداً مادياً، فيعطي الادعاءات الكاذبة التي تدعيها مظهر الحقيقة والواقع:

١١- الأكاذيب:

الكذب هو جوهر الدسائس، فإذا كان ما تدلي به الجامعة الوهمية صدقاً خالصاً فلا تقوم بذلك الدسائس، ولو ترتب على ذلك نشوء دافع لدى الطالب حمله على تسليم ماله إليها^(١١٥). ويجب

(١١٤) الغاية من تحديد تلك الوسائل أن تكون على درجة من الخطورة، فيتطلب المشرع من الشخص أن يكون على قدر كاف من الحيلة والحرص في تعاملاته مع الآخرين، بحيث لا يستسلم لأي كذب أو خداع يتعرض له، ومن ثم فالقانون لا يجنيه إذا تعرض لأساليب يسهل اكتشافها فوق ضحيتها، فالقانون لا يحمي المغفلين. للتوسع د. صفاء أوتاني، قانون العقوبات الخاص - الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال، دمشق: منشورات جامعة دمشق، (٢٠١٨)، ص ٣٤٣-٣٤٤.

(١١٥) د. محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت: دون دار نشر (١٩٧٥)، ص ٢٥٢-٢٥٣.



التأكيد هنا أنه يجب أن ينطلي هذا الخداع على الطالب، ألا يكون الكذب مفضوحاً بحيث يتبين حقيقته الشخص العادي، أما إذا كان الطالب عالماً بحقيقة وهمية الجامعة فلا يقوم هذا العنصر.

٢- المظاهر الخارجية: (١١٦)

لا يكفي مجرد الكذب لتكوين الركن المادي للاحتيال^(١١٧)، فكما ذكرنا لا بد من اقتران الكذب بواقعة مادية أو بمظهر خارجي يدعو إلى تصديقه والركون إليه كي يعد دساً، ويقصد بالعناصر الخارجية الأعمال المادية المستقلة عن الكذب التي يستمد منها المحتال الأدلة على صحة ما يدلي به من أكاذيب، أو هي الإخراج أو الحبك المسرحي الذي يهدف المحتال من ورائه حمل المجني عليه على الثقة به وتصديق أقواله^(١١٨)، ويقصد بها هنا المناورات الاحتمالية التي تتخذ من خلالها الجامعات الوهمية، وقد -بينها سابقاً - كالادعاء بالاعتماد والترخيص والتصديق، وغيرها.

ب- عقبات ملاحقة "الجامعات" الوهمية لاستعمالها أساليب احتمالية:

العقبة الأولى: المجني عليه في الاحتيال هو الطالب، فهو مَنْ سَلَّم المال إلى "الجامعة" الوهمية كرسوم؛ لذلك لا يمكن لوزارة التعليم العالي في الدولة العربية (محل الدراسة) أو

(١١٦) استخدم المشرع الفرنسي في المادة ٣١٣-١ من قانون العقوبات الفرنسي لفظة "manœuvres" تعبيراً عن الطرق الاحتمالية، وهذه الكلمة تعني المناورات، وهي حسب تعريف الفقه لها: "أن يأتي الفاعل أفعالاً ظاهرة أو خارجية يؤيد بها أقواله ويستتر بها غشه". د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، الطبعة الثامنة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ٥٤٤.

(١١٧) انظر بالفرنسية:

Lucas De Leyssac (M-P.) 1981, L'escroquerie par simple mensonge ? Recueil Dalloz, Chronique. 17.

(١١٨) د. علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات - القسم الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٧٧١.



المؤسسات الأخرى ملاحقة "الجامعات" الوهمية قضائياً بجرم الاحتيال هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن للطالب الذي علم بوهيتها بشكل مسبق وسلمها المال أن يقاضيها بدعوى الاحتيال. فقد ذكرنا -قبل قليل- أن المناورات تقوم على الكذب، ويجب أن ينطلي هذا الخداع على الطالب، أما إذا كان الطالب عالماً بحقيقة وهمية الجامعة فلا يقوم هذا العنصر.

إن علم الطالب بأن "الجامعة" وهمية (مدة الدراسة القصيرة، والرسوم العالية وطريقة تحويلها، وعلمه بعدم امتلاكه المؤهلات)، ذلك كله ينفي واقعة الخداع، وفي النتيجة صحيح أن "الجامعة" الوهمية تكذب، لكن الطالب -في معظم الأحوال- يعلم حقيقة خداعها.

العقبة الثانية: علاقة السببية، فحتى تكتمل عناصر الركن المادي لا بد من قيام علاقة سببية بين الخداع وتسليم المال، وتقوم علاقة السببية على عنصرين: الصلة السببية بين فعل الخداع الذي قامت به الجامعة، والغلط الذي وقع به الطالب، ومن ثم العلاقة بين الغلط الذي وقع به الطالب (أي اعتقاده بأنها جامعة حقيقية)، وواقعة تسليمها المال (كرسوم كما بينا سابقاً)، وتقوم هذه الصلة حين يؤدي الخداع الذي قامت به الجامعة الوهمية إلى جعل المجني عليه (الطالب) يفهم الأمور على غير حقيقتها، فيقتنع بادعاءاتها المضللة والكاذبة، ويكون فكرة مخالفة للحقيقة تجعله يعتقد أنه بتسليمه المال سيحقق منفعة أو مصلحة ما. وعليه فإن اكتشاف الطالب خداع الجامعة، ولم تنطلي حيلتها عليه، ومع ذلك قام بتسليم ماله إليها للحصول على الدرجة الوهمية واستعمالها، فإن علاقة السببية هنا تنتفي، ويتنفي الركن المادي برمته، ونعلم أن جزءاً كبيراً من الطلاب (كما بينا في الفصل الأول من دراستنا) متواطؤون معها، ويعلمون وهميتها وزيف درجاتها.

العقبة الثالثة: تتعلق بقواعد الاختصاص الجزائي، فإن ثبت أن الطالب لا يعلم أن الدرجة التي يشتريها وهمية -علماً بأن اثبات ذلك ليس بالأمر الهين-، فعليه أن يتقدم بدعواها إلى محاكم الدولة التي يوجد بها مقر الجامعة الوهمية. وقد تختلف تشريعات تلك الدولة عن التشريعات العربية المتعلقة بالاحتيال، فضلاً عن أن مصاريف الدعاوى في تلك الدولة قد



تكون أكثر من المال الذي دفعه للجامعة مع الأخذ بالحسبان تغيير الجامعات الوهمية للبوسها على نحو دائم، وذلك كله يجعل ملاحقة تلك الجامعات من الناحية القانونية أمراً ليس من السهل إتمامه.

المطلب الثاني

مسألة الطالب مستخدم الدرجة الوهمية

يرى الخبير جون بير John Bear أن استخدام الدرجات المزيفة أمر محفوف بالمخاطر لمشتريها، فيقول: "الأمر أشبه بوضع قبلة موقوتة في سيرتك الذاتية، يمكن أن تنفجر في أي وقت، مع عواقب وخيمة، فأصحاب الجامعات الوهمية الذين يبيعون درجات قد لا يلاحقون قانونياً، ولكن الطلاب الذين يشترون تلك الدرجات غالباً ما يتضررون، وعلى وجه الخصوص إذا كانت "شهادتهم" مرتبطة بالصحة - ففي هذه الحالة يتضررون بشدة"^(١١٩). في السياق نفسه يقول آلان كونتريراس Alan Contreras -المسؤول في مكتب تدقيق المؤهلات في ولاية أوريغون Oregon-: "هناك أمر واحد يمنع الدرجات الوهمية من أن تتفاقم؛ وهو جعل استخدام هذه المستندات للحصول على وظيفة أمراً غير قانوني"^(١٢٠). وفي ضوء ذلك: ما إمكانية مساءلة مَنْ يشتري درجة وهمية ليبرزها للحصول على عمل أو يعمل بموجبها في النظم القانونية محل المقارنة؟

أولاً- في التشريع الأمريكي: بموجب القانون الأمريكي يُسمح لكل من مكتب شؤون الموظفين^(١٢١) OPM، والمؤسسات ذات الصلة بوضع حد أدنى للمتطلبات التعليمية للوظائف

(119) Bear, John; Bear, Marian (2003), "Degree Mills". Bears' Guide to Earning Degrees by Distance Learning. Ten Speed Presspp. 257-258

(120) Mark Clayton (June 10, 2003). "Degree duplicity — Fake diplomas are easy to buy online, but colleges are becoming more wary". Op. cit.

(١٢١) OPM U.S. Office of Personnel Management مكتب إدارة شؤون الموظفين مؤسسة حكومية أسسها

الكونغرس الأمريكي ومقرها الرئيس في واشنطن في الأول من يناير ١٩٧٩، للتوسع: www.opm.gov/



سواء أكانت مؤهلات علمية أم تقنية أم مهنية، ولا يمكن شغل الوظيفة المعنية إلا من قبل من يحقق الحد الأدنى المحدد. ويمكن للمكتب النظر في مدى ملائمة مؤهلات المتقدمين للعمل الفيدرالي، والمكتب مخول باتخاذ إجراءات ضد المتقدمين والمعنيين والموظفين "حمية لنزاهة الخدمات". وحسب اللوائح ينظر المكتب في "السلوك غير النزهي"، و"البيانات الكاذبة المادية أو المتعمدة أو الاحتيال في الفحص أو التعيين". وهكذا فإن من يستخدم عمداً شهادة مزيفة من أجل تأمين وظيفة يخضع لإجراءات تأديبية، بما في ذلك الحرمان من التعيين أو الصرف، أو الحرمان من التقدم للوظائف لمدة تصل إلى ثلاث سنوات^(١٢٢)

كما تحظر قوانين عدد من الولايات الأمريكية استخدام الدرجات الصادرة عن "الجامعات" الوهمية لتأمين وظائف أو الحصول على علاوات أو ترفيعات وتقديمها على أنها معتمدة لتحقيق مكاسب شخصية. ومن تلك الولايات ولاية أركنساس^(١٢٣)، وولاية إلينوي^(١٢٤)، وولاية ميشيغان^(١٢٤)، وولاية نيفادا^(١٢٥)، وولاية إنديانا

(122) At 731.203-04, Referred to in Congressional Research Service, Diploma Mills: A Legal Overview, op. cit.

(123) H 1254 (2011) - Prohibits the use of false academic credentials; prohibits an individual from establishing or operating an accrediting agency in the state without recognition by the United States Department of Education; modifies provisions requiring certification from the Higher Education Coordinating Board prior to offering educational coursework leading to a degree and before establishing a postsecondary educational institution.

(124) S 136 (2005) - Creates the Authentic Credentials in Education Act; provides that an individual shall not knowingly use a false academic credential to obtain employment, to obtain a promotion or higher compensation in employment, to obtain admission to a qualified institution, or in connection with any loan, business, trade, professional or occupation; provides that an individual who does not have an academic credential shall not knowingly use or claim to have such credential to obtain employment or a promotion.

(125) A 395 (2005) - Prohibits the use or attempted use of a false or misleading degree or honorary degree granted by a private entity or public postsecondary educational institution and the use or attempted use of a degree or honorary degree granted by such an entity or institution in a false or misleading manner.



Indiana، وتكساس^(١٢٦) Texas، وداكوتا الجنوبية^(١٢٧) South Dakota، واشنطن^(١٢٨) Washington. وفي ولاية تينيسي Tennessee، وحسب القانون (2004) HB 2560 يعدّ مرتكباً لجنحة من الفئة الثالثة من يستخدم درجة مزيفة، أو يدّعي - وهو عالم بأنها مزيفة- امتلاكها للحصول على عمل، أو ترقية في العمل، أو القبول في مؤسسة تعليم عالٍ^(١٢٩).

وكذلك في ولاية داكوتا الشمالية North Dakota يعدّ مرتكباً لجنحة من الدرجة الأولى مَنْ يستخدم درجة مزيفة، أو يدّعي - وهو عالم بأنها مزيفة- امتلاكها للحصول على عمل، أو ترقية أو أجر أعلى في العمل، أو القبول في مؤسسة للتعليم العالي.^(١٣٠)

كذلك تعاقب جزائياً ولاية ميسوري Missouri على الاستخدام غير المشروع لدرجة علمية كاذبة أو مضللة^(١٣١). وفي عام ٢٠٠٨ أصدرت ولاية فرجينيا Virginia قانوناً عدّ استخدام

(126) HB 1173 (2005) - Relates to the regulation of the use of postsecondary credits and degrees, persons offering or granting certain postsecondary credits and degrees, and the manner of offering or granting those credits and degrees; provides criminal penalties related to fraudulent, fictitious or substandard degrees; relates to private institutions.

(127) H 1138 (2008) - Prohibits the use of a false academic degree or a degree that is not completed to obtain employment, a promotion, admission to postsecondary education or in connection with any business, trade or occupation.

(128) H 2507(2005) - relates to the use of and issuance of a false academic credential.

(129)" Creates Class A misdemeanor for person who knowingly issues, sells or manufactures false academic degree; creates Class C misdemeanor for individual who knowingly uses or claims to have false academic degree to obtain employment, promotion in employment or admission to institution of higher learning"

(130).§ 15-20.4 15-20.4-15. 2 .A. It is unlawful for an individual to knowingly use or claim to have a false academic degree :(1) To obtain employment ;(2) To obtain a promotion or higher compensation in employment ;(3) To obtain admission to an institution of higher learning; or (4) In connection with any business, trade, profession, or occupation. b. An individual who violates this subsection is guilty of a class A misdemeanor.

(131) H 62 (2009) - Relates to the criminal code to include false higher education degree (and several other unrelated criminal offenses). §173.754 - Unlawful use false or misleading degree, when--violation, penalty. For the purposes of this section, a degree is false or misleading or is used in a false or misleading manner if it :(1) States or suggests that the person named in the degree has completed the requirements of an academic or professional=



درجات مزيفة جنحة من الدرجة الثالثة^(١٣٢)، وقد سنت ولاية أوريغون^(١٣٣) قوانين صارمة تشمل الغرامات والسجن لاستخدام درجات وهمية للحصول على وظيفة.

ثانياً- في تشريعات المملكة المتحدة: ينص قانون الاحتيال في المملكة المتحدة لعام ٢٠٠٦ في الفقرتين الأولى والثانية من القسم الثاني تحت عنوان "الاحتيال عن طريق التمثيل الكاذب" على أنه:

"١- يتتهك الشخص أحكام هذا القسم - (أ) إذا قدم تمثيلاً كاذباً، و(ب) ينوي عن طريق تقديم التمثيل - إما أن يحقق مكسباً لنفسه أو لآخرين، أو أن يتسبب في خسارة لشخص آخر أو أن يعرض شخص آخر لخطر الخسارة. ٢- يكون التمثيل كاذباً: أ- إذا كان التمثيل غير صحيح أو مضللاً، (ب) إذا كان الشخص الذي يدّعيه يعرف - أو قد يعرف - أنه غير صحيح أو مضلل" ^(١٣٤).

بالنسبة إلى شرطي "المكاسب" و"الخسائر"، فدون شك هناك العديد من "المكاسب" للطالب الذي يتقدم للحصول على عمل بموجب درجة مزيفة دون أن يلبي متطلباتها أو ينتظم في تحصيل علمي، وهناك أيضاً "خسائر" يتكبدها قطاع الأعمال الذي يستخدم شخصاً غير مؤهل - حقيقة - لديه.

=program of study in a particular field of endeavor beyond the secondary school level and the person has not, in fact, completed the requirements of the program of study; (2) Is offered as his or her own by a person other than the person who completed the requirements of the program of study; or (3) Is awarded, bestowed, conferred, given, granted, conveyed, or sold in violation of this chapter.

(132) HB 766 (2008) – Relates to fraudulent academic credentials; makes it a Class 1 misdemeanor to operate a degree/diploma mill and to issue or manufacture a fraudulent academic credential; provides that use of a fraudulent academic credential to gain an advantage is a Class 3 misdemeanor.

(١٣٣) بموجب القانون رقم SB 114 (2009) يحظر على الشخص الحاصل على درجة من جامعة وهمية استخدام إخلاء المسؤولية أو الادعاء بأنه يحمل درجة أكاديمية.

(134) (1) A person is in breach of this section if he-(a) dishonestly makes a false representation, and (b) intends, by making the representation—(i) to make a gain for himself or another, or (ii) to cause loss to nother or to expose another to a risk of loss. (2) A representation is false if—(a) it is untrue or misleading, and (b) the person making it knows that it is, or might be, untrue or misleading.



ثالثاً- في التشريعات العربية:

هل يمكن تطبيقي نصوص الاحتيال على طالب "الجامعة" الوهمية الذي اشترى درجة مزيفة منها حين يدعي أنه يحمل درجة في الهندسة أو القانون، ويستخدمها في ممارسة مهنة من المهن العلمية التي تحتاج إلى شهادة علمية^(١٣٥).

لعل الادعاء بصفة كاذبة (استخدم المشرعان الإماراتي والأردني عبارة صفة غير صحيحة) أكثر الوسائل التي يمكن مناقشتها في هذه الحالة، فهل يعدّ ادعاء الطالب بأنه يحمل درجة صحيحة صادرة عن جامعة حقيقية إدعاءً بصفة كاذبة؟

ويتفق الفقه على أن المقصود بالصفة الكاذبة المركز أو المقام الذي يشغله الإنسان في المجتمع بمقتضى نشاطه، أو عمله في وظيفة معينة، أو مهنته، أو أي صفة توحى بالثقة، شريطة أن تكون من الصفات التي جرى التعامل بين الناس على عدم تطلب دليل يثبت صحتها^(١٣٦).

ويرى الفقه أن من تلك الصفات ما يتعلق بالمهنة، فإذا ادعى شخص مهنة ليست له، كما لو ادعى أنه طبيب، أو مهندس، أو محام، وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على مال فيعد مرتكباً لجرمة احتيال^(١٣٧).

ومن حيث المبدأ يمكن ملاحقة الطالب الذي يحمل درجة مزيفة ويستغلها في مزاوله مهنة علمية بجرم الاحتيال بالادعاء صفة كاذبة، مع ذلك هناك عقبتان تحولان دون ذلك:

- يجب إثبات أن الطالب يعلم أن الجامعة التي اشترى منها شهادته وهمية، وأن درجاته مزيفة.
- تكمن العقبة الثانية في أن من يمكنه الملاحقة هو المجني عليه، أي الزبون أو صاحب العمل

(135) Jean Abbiateci, La grande arnaque des moulins à diplômes, op. cit. See also: Jon Clarke, Fake degrees: the secret industry damaging so many employers, op cit

(١٣٦) انظر في تعريف الصفة الكاذبة: د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات-القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٠٢٩-١٠٣٠، د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، قانون العقوبات اللبناني-جرائم الاعتداء على أمن الدولة وعلى الأموال، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص ٤٠٦.

(١٣٧) د. محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني، المرجع السابق، ص ٢٥٣.



الذي سلّم الطالب (الذي اشترى درجته من جامعة وهمية) المال بناء على صفته أو مهنته التي استمدها من الشهادة الوهمية، فهو مَنْ سلّم المال إليه؛ لذلك لا يمكن لوزارة التعليم العالي في الدولة العربية (محل الدراسة)، أو الجامعات الأخرى ملاحقة الطالب قضائياً بجرم الاحتيال.

المبحث الثاني

الآليات الأكاديمية: آليات التحقق من اعتمادية الجامعة المانحة وآليات التحقق من معادلة الدرجات غير الوطنية

تولي الدول الجودة الأكاديمية عناية خاصة لعلمها أن المطلوب "تعليم" من نوع جديد، وبسبب قناعتها أنه لا يمكن مواجهة تحديات العصر دون كوادر حقيقية كفوءة تلقت تعليماً يؤهلها لحقائق عصر الثورة التكنولوجية والمعرفية^(١٣٨).

وتختلف الآليات الأكاديمية والأدوات الناظمة لجودة قطاع التعليم العالي بين تلك التي تتبعها البلدان المصدرة للطلبة^(١٣٩)، أو تلك التي تنتشر فيها "الجامعات الوهمية"^(١٤٠)؛ لذلك

(١٣٨) د. هالة عبد القادر صبري، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد الرابع، المجلد الثاني، ٢٠٠٩، ص ١٤٩.

(١٣٩) في هذا الإطار قام اتحاد الجامعات العربية الذي يضم في عضويته (٢٣٣) جامعة عربية، ومقره الدائم مدينة عمان بإنشاء مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، ويهدف هذا المجلس إلى مساعدة الجامعات العربية على تطوير التعليم العالي، وتحسين جودته، من خلال نشر ثقافة الجودة، وتوفير الإطارات المرجعية لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها، وإجراء عمليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي، والتعاون مع المؤسسات والهيئات والمنظمات المحلية والعربية والدولية المعنية. موقع اتحاد الجامعات العربية: www.aaru.edu.jo

(١٤٠) أبدت وزارة التربية الأمريكية U.S. Department of Education قلقها جراء انتشار الجامعات الوهمية الواسع في الولايات المتحدة وخطورتها المتزايدة، وقد حذرت من بيع الدرجات المزيفة التي يتم تقديمها على طريقة الوجبات السريعة Diploma Mills، ودعت الطلبة إلى الدراسة في الجامعات المعترف بها من قبل وزارة التربية الأمريكية U.S. Department of Education، ومن قبل مجلس الاعتماد التعليمي العالي الأمريكي CHEA كما تحتفظ ED على هذا الموقع بقائمة من وكالات الاعتماد المعترف بها والمعتمدة. للاطلاع على الجامعات وهيئات الاعتماد والبرامج المعترف بها في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن زيارة الموقعين: www.ed.gov و www.chea.org

أنشأت بعض الدول التي تنتشر فيها "الجامعات" الوهمية هيئات اعتماد (Accreditation) للتحقق من اعتمادية الجامعة (المطلب الأول)، فيما اعتمدت دولاً أخرى -وهي الدول المصدرة للطلاب كالدول العربية- آليات للتحقق من معادلة الشهادة (Reconnaissance) التي حصل عليها الطالب للتأكد من أنه نال الدرجة من مؤسسة تعليمية كفوءة، وهو جديد بالدخول بهذا المؤهل الحقيقي إلى سوق العمل^(١٤١) (المطلب الثاني).

المطلب الأول

آليات التحقق من اعتمادية الجامعة المانحة

ابتدعت بعض الدول نظاماً للتحقق من جودة المؤسسات التعليمية من خلال مجالس أو هيئات اعتماد.

أولاً-النظام التعليمي الأمريكي: يشمل قطاع التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٥٠٠ مؤسسة، وقد أدى تمتعها باستقلالية كبيرة، فضلاً عن غياب وزارة فدرالية للتربية أو أي سلطة مركزية تمارس الرقابة الحكومية عليها إلى نوع من الفوضى في نهاية القرن التاسع عشر -كما بيّنا في الفصل الأول من دراستنا- مما استتبع تحرك المؤسسات المرموقة -من حيث التنظيم ونوعية البرامج- لتطوير تلك الفوضى حتى لا تفقد طلابها الذين سيتجهون نحو المؤسسات المنافسة، فبادرت إلى اعتماد آلية غير حكومية لتقييم الأداء الجامعي، وهي آلية الاعتماد، وأقرت الحكومة قانوناً يلزم الجامعات بالامتثال لمتطلبات الجودة التي تحددها وكالات الاعتماد المعترف بها^(١٤٢).

وقد عرّفت جوديث إيتون Judith S. Eaton رئيس مجلس اعتماد التعليم العالي في

(١٤١) صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية-آفاقه ومعوقاته، المرجع السابق، ص ١١٣.
(١٤٢) يشير الباحثون إلى أن الهدف من الاعتماد الإلزامي، كان بالدرجة الأولى المساهمة في الحد من الدرجات المزيفة في التعليم العالي: Under the direction of Dr. E. Stephen Hunt USNEI, The Phenomenon and Evolution of Diploma Mills, op.cit.



الولايات المتحدة الأمريكية (CHEA) Council for Higher Education Accreditation (١٤٣)^(١٤٣) الاعتماد بأنه: "الوسيلة الأساسية التي تضمن الكليات والجامعات والبرامج بواسطتها الجودة للطلاب وللجمهور عامة". أما الحالة المعتمدة فهي "إشارة للطلاب والجمهور أن تستوفي المؤسسة أو البرنامج معايير الحد الأدنى على الأقل لأعضاء هيئة التدريس، المناهج الدراسية وخدمات الطلاب والمكتبات" (١٤٤).

وتنطوي عملية الاعتماد على إجراءات تقييم ذاتي تقوم به المؤسسة الراغبة بالحصول على الاعتماد في ضوء معايير عامة تضعها هيئات الاعتماد، وتلي عملية التقييم الذاتي زيارة يقوم بها فريق تقييم خارجي يؤلف عادة من أكاديميين متخصصين تعيّنهم هيئة الاعتماد المعنية، ثم مناقشة نهائية لاتخاذ قرار الاعتماد أو حجبه يقوم به مجلس أكاديمي تابع لهيئة الاعتماد (١٤٥).

وبالمقابل يُطلب من كبير مسؤولي التعليم العالي في الولايات المتحدة - بموجب قانون التعليم العالي لعام ١٩٦٥، بصيغته المعدلة - نشر قائمة بهيئات الاعتماد المعترف بها على المستوى الوطني، وفي فبراير ٢٠٠٥ أطلقت وزارة التعليم الأمريكية "قاعدة بيانات المؤسسات والبرامج المعتمدة في مرحلة ما بعد الثانوية" لمكافحة انتشار الدرجات الاحتياطية (١٤٦).

ثانياً- في بريطانيا: تحدث الجامعات في المملكة المتحدة بامتياز ملكي Royal charter University، وعليه فجميع الجامعات معترف بها (١٤٧)؛ لذلك معظم "الجامعات" الوهمية تمارس

(١٤٣) في سنة ١٩٩٦، تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA يعرف مجلس اعتماد التعليم العالي الأمريكي Council for Higher Education Accreditation (CHEA) بأنه: منظمة (خاصة غير حكومية) تقوم بفحص قدرة الهيئات المعتمدة على ضمان الجودة الأكاديمية للمؤسسات والبرامج وتحسينها، بناءً على معايير المجلس. (144) Judith S. Eaton (2015), Council for Higher Education Accreditation (CHEA). Accreditation and recognition in the United States. www.chea.org/accreditation-recognition-united-states (١٤٥) صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية - آفاقه ومعوقاته، المرجع السابق، ص ١١٤ (146) Ryan Singel (2005-02-02), "Database Fights Diploma Mills". Wired magazine. www.wired.com/2005/02/database-fights-diploma-mills/ (١٤٧) يحتفظ مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE) بدليل لمقدمي التعليم العالي الخاضعين لأنظمة التعليم في إنجلترا. Datacheck (HEDD)، وهي مبادرة تهدف إلى منع الاحتيال في التعليم العالي في المملكة المتحدة من خلال =



نشاطها عبر مواقع إلكترونية منشأة من خارج بريطانيا، وإن كانت تستفيد من أسماء بعض الجامعات البريطانية لإغراء الطلاب (كما يتنا سابقاً في الفصل الأول من هذه الدراسة).

وتقدم بريطانيا نموذجاً مبتكراً في التحقق من جودة المؤسسات التعليمية، إذ تتولى وكالة ضمان الجودة Quality Assurance Agency QAA^(١٤٨)، وهي وكالة مستقلة وغير حكومية، تم إنشاؤها في عام ١٩٩٧ ضمان الجودة بالحكم على مدى جودة أداء الجامعات والكليات لمسؤولياتها، وعلى فعالية عملياتها. ويتم تمويلها من خلال الاشتراكات التي تدفعها مؤسسات التعليم العالي، والدخل الوارد من التعاقدات التي تتم بين الوكالة، وصندوق تمويل التعليم العالي ومن التبرعات. وتهدف وكالة ضمان الجودة إلى وضع نظام لضمان جودة التعليم العالي، وتحديد معايير^(١٤٩).

كما تضمن الوكالة وجود معايير سليمة للحصول على الشهادات الأكاديمية في التعليم العالي فضلاً عن تشجيع الجامعات والكليات على مواصلة تحسين سبل إدارتها للجودة في التعليم العالي عن طريق إجراء المراجعات الخارجية (بما فيها عمليات التدقيق) في الجامعات والكليات، وتحديد معايير أكاديمية واضحة للبنية التحتية الأكاديمية، وإسداء المشورة للحكومة بخصوص سلطات منح الدرجات الأكاديمية والاعتراف بالجامعة (الترخيص للجامعات)^(١٥٠).

= حفظ قائمة الهيئات المعترف بدرجاتها في المملكة المتحدة، بما في ذلك تلك التي غيرت أسماؤها أو اندمجت مع غيرها من المؤسسات منذ عام ١٩٩٠، وكذلك قائمة عن الجامعات المزيفة. ويمكن الوصول إلى القائمة:

"Recognised UK degrees" GOV.UK: www.gov.uk/check-a-university-is-officially-recognised
(148) Quality Assurance Agency (QAA): www.qaa.ac.uk

(١٤٩) أحمد الخطيب ودرّاح الخطيب، الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية، المرجع السابق، ص ١٢٧-١٣٠.

(١٥٠) د. هالة عبد القادر صبري، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، ص ١١٤-١١٥.



المطلب الثاني

آليات التحقق من معادلة الدرجات غير الوطنية

يقصد بالمعادلة أن تُقارن الشهادة التي يحملها الطالب بدرجة وطنية ممتثلة، وعندما يتم التحقق من مؤهلاته على أنها معادلة للدرجة الوطنية المقابلة لها، يتم الاعتراف بها، ويكون لحاملها فرصة في دخول سوق العمل^(١٥١).

وقد جسّدت الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي المبرمة في إطار اليونسكو والمجلس الأوروبي النموذج الدولي بهذا الخصوص، حيث إنها تلاحظ أنّ الاعتراف بالمؤهل المكتسب في بلد ما مشروط بوجود آليات موثوقة لتقييم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها، وبالشفاافية التامة حول النظام والمؤسسات والبرامج والدرجات الممنوحة للخريجين، وبعدم وجود فروقات جوهرية ما بين المؤهل المكتسب في الخارج والمؤهل المماثل المقدم في البلد الأصلي^(١٥٢).

أولاً- في سورية: يحظر على الشركات في سورية استخدام عبارة أو مصطلح "جامعة" كاسم تجاري^(١٥٣)، هذا وتحدث الجامعات الخاصة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٦

(١٥١) الفرق بين الاعتراف والاعتماد، هو أن الاعتماد هو حكم صادر من هيئة خارجية مستقلة (هيئة اعتماد) حول مدى تطابق التكوين بالمؤسسة مع مرجع محدد من طرف هذه الهيئة، أما الاعتراف فهو إجراء متخذ من طرف الوزارة لتحويل الاعتماد إلى أحكام تشريعية و/أو تنظيمية. للتوسع: كمال بداري، فارس بوباكور، عبد الكريم حرز الله، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي: إعداد وانجاح التقييم الذاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٧٢-٨٢. (١٥٢) للتوسع: صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية-آفاقه ومعوقاته، المرجع السابق، ص ٦٦.

(١٥٣) في السياق نفسه، سبق لوزارة التعليم العالي السورية، وحفاظاً على مصلحة الطلاب أن قامت بإغلاق بعض مكاتب التمثيل الجامعي لتقديم الخدمات الجامعية، وإلغاء تراخيصهم بسبب مخالفة تلك المكاتب للأنظمة والقرارات النافذة الصادرة عن الوزارة، وموجبات ترخيصها. للتوسع:

www.syria-news.com/edu/readnews.php?sy_seq=23798

لعام ٢٠٠١ بمرسوم جمهوري بعد الحصول على موافقة مجلس التعليم العالي.

ونشرت وزارة التعليم العالي على موقعها الإلكتروني أسماء الجامعات التي تعترف بها. ويمكن الكشف عن الدرجات المزيفة من خلال إجراءات المعادلة التي تخضع لها الدرجات غير الوطنية، فهناك عدة إجراءات تقوم بها لجان تعادل الدرجات للتأكد من صحة الدرجات، منها:

١. التأكد من موثوقية هذه الدرجات Authenticity كالتأكد من أن الشهادة مصدقة أصولاً من جميع الجهات المعنية (وزارة الخارجية، السفارة، ... الخ).
٢. مراسلة الجامعة المانحة للدرجة العلمية للتأكد من صدقية الوثيقة.
٣. التأكد من إقامة صاحب الدرجة في بلد الجامعة المانحة لها مدة كافية للحصول على الدرجة العلمية (على سبيل المثال فترة لا تقل عن ثلاث سنوات بالنسبة إلى درجة الدكتوراه)، ويتم ذلك عن طريق التدقيق في جواز سفر صاحب الدرجة، أو مراسلة الجهات المعنية.
٤. الامتحانات الوطنية لمعادلة الدرجات العلمية من خارج الدولة، وذلك لتضييق مجالات عمل أصحاب الدرجات المزيفة^(١٥٤).

ثانياً- في الإمارات العربية المتحدة: شددت قوانين الإمارات العربية المتحدة على حصر استخدام تسمية "جامعة" هيئات التعليم الجامعي المرخصة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. أما بالنسبة إلى الجامعات والاختصاصات المعتمدة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة والدرجات التي تصدر عنها، فقد حددتها لجنة الاعتماد الأكاديمي في وزارة

(١٥٤) د. صفاء أوتاني - د. وائل معلا، التعاقد على الغش الأكاديمي- المفهوم وضرورات التجريم، المرجع السابق، ص ١٨٣.



التعليم العالي والبحث العلمي^(١٥٥).

وتتطلب الجهات الحكومية في الإمارات العربية المتحدة لقبول التوظيف لديها، وكذلك وزارة العمل بالنسبة إلى قبول التوظيف في القطاع الخاص أن تكون الدرجات الجامعية لطالب التوظيف صادرة عن جامعة معترف بها سواء محلياً أم دولياً بموجب قوانين الدولة التي صدرت منها هذه الدرجات، مع وجوب معادلة الشهادة بالنسبة إلى الوظائف الحكومية^(١٥٦). وقد حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة شروطاً عدة لمعادلة الدرجات الصادرة عن الجامعات غير الوطنية^(١٥٧).

ونشرت وزارة التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة - في شهر أغسطس ٢٠١٥ - تحذيراً للمواطنين والمقيمين الراغبين في الدراسة الجامعية أو إتمام الدراسات العليا من الوقوع في فخ الجامعات الوهمية، ولاسيما تلك التي تنتشر إعلاناتها على صفحات الإنترنت، والتواصل الاجتماعي، وناشدت الطلاب بالرجوع إليها للتأكد من الجامعات التي يخططون للدراسة فيها للتأكد من أنها غير وهمية، وأن برامجها ودرجاتها معتمدة داخل الدولة^(١٥٨).

ثالثاً- في الأردن : تخضع الدرجات الصادرة عن الجامعات غير الأردنية لنظام صارم في المعادلة، وأحد أهم أسباب عدم معادلة الشهادة رداءة سمعة الجامعة العلمية، أو ضعف

(١٥٥) يمكن الاطلاع عليها في موقعها الإلكتروني الآتي: www.caa.ae

(١٥٦) تتوفر معايير الاعتماد هذه في موقع مفوضية الاعتماد الأكاديمي الإماراتية: www.caa.ae

(١٥٧) يمكن الإطلاع على شروط معادلة درجات التعليم عن بُعد عبر الدخول إلى في موقع الوزارة الإلكتروني:

www.mohe.sr.ae

(158) www.alittihad.ae/details.php?id=77228&y=2015

راجع كذلك رابط وزارة التعليم العالي في الإمارات:

u.ae/ar-ae/information-and-services/education/higher-education/joining-higher-education-institutions-/higher-studies-for-non-uae-nationals



البرنامج، وقلة مواد التخصص، فضلاً عن عدم الاعتراف بجميع الدرجات التي حصل عليها الطالب قبل حصوله على الشهادة الأخيرة المراد معادلتها^(١٥٩).

رابعاً- في سلطنة عمان: تعادل وزارة التعليم في سلطنة عمان الدرجات الأكاديمية الصادرة من خارج السلطنة للعمانيين والوافدين عن طريق إصدار حكم بأن الشهادة المراد معادلتها تكافئ أكاديمياً إحدى الدرجات الدراسية الواردة في سلم الدرجات المعتمد في الدولة.

ويتولى قسم الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي خارج السلطنة الاعتراف بالمؤسسات التعليمية الأجنبية الحكومية منها والخاصة، واعتماد البرامج والتخصصات فيها، كما يقوم القسم بدراسة طلبات مواصلة الدراسة لمراحل الدبلوم الأكاديمي، والبكالوريوس والماجستير، والدكتوراه للطلبة الراغبين بإكمال دراساتهم خارج السلطنة^(١٦٠).

(١٥٩) كشف أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردني د. تركي عبيدات أن من شروط المعادلة الحصول المسبق على الثانوية العامة، والالتزام بمدة الإقامة، وأن تكون صادرة عن جامعة معترف فيها وغيرها من المتطلبات. سرايا، التعليم العالي تضبط ٧٤ شهادة مزورة وأخرى غير معادلة، المرجع السابق.

(١٦٠) للتوسع وزارة التعليم العالي في سلطنة عمان: mohe.gov.om



الختامة

قدّم البحث وفق منهج تحليلي مقارنة دراسة لمفهوم "الجامعات الوهمية"، واستراتيجيات مواجهتها. فتناولت الدراسة "الجامعات الوهمية" ودرجاتها المزيفة في محورين: خُصص المحور الأول لتحليل مفهوم تلك الجامعات من حيث الماهية، والخصائص الذاتية، فيما تناول المحور الثاني آليات مواجهة ممارساتها، سواء على المستوى القانوني أم على المستوى الأكاديمي.

أولاً- النتائج

- من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- سمح تركيز بعض الأنظمة على استقلالية المجتمع الأكاديمي، وعدم إخضاع المؤسسات التعليمية عموماً لتنظيم تشريعي وطني قوي "للجامعات الوهمية" بالانتشار كخلايا سرطانية في دول تعد منبعاً لها، واصطيدازبائنها "الطلاب" من دول أخرى لشراء درجاتها، وعليه ليس هناك دولة في منأى من عواقبها.
 - تنتشر "الجامعات الوهمية" على نحو منظم على نطاق واسع، ويعزز وجودها فكرة "تسليع التعليم"، وشراء "الدرجات" بالمال، مما يسيء إلى سمعة التعليم العالي ولاسيما غير التقليدي، ويفت في عضد الدولة، ويضعف قواها الوطنية المنتجة، وذلك كله على حساب الكفاءات الحقيقية المؤهلة.
 - يمكن مساءلة "الجامعات الوهمية" في عدد من الولايات الأمريكية بموجب القوانين المتعلقة بالاحتيال عبر البريد، والاحتيال الإلكتروني، وكذلك تتم ملاحظتها من قبل لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) بموجب قانون التجارة الفيدرالية الذي يحظر الاحتيال والخداع والممارسات التجارية غير النزيفة من الشركات، كما تجرّم قوانين عدد من الولايات الأمريكية إصدار واستخدام الدرجات "المزيفة أو المضللة"، وتفرض عقوبات جزائية لمن يمنح أو يروج عن علم لدرجة مزيفة أو يستخدمها.
 - توضح مراجعة آليات التصدي "للجامعات الوهمية" في النظم العربية اهتمام المشرع



بضبط استخدام تسمية الجامعة، وإن كانت الآليات في مجملها تحمل سمة أكاديمية إدارية، فيما تحول عقبات قانونية دون ملاحقة أصحاب الجامعات الوهمية بجريمة الاحتيال باستعمال أساليب احتيالية، وتحول أيضاً عقبات أخرى دون مساءلة حامل درجاتها "المزيفة" بجريمة الاحتيال بانتحال صفة كاذبة أو غير صحيحة.

■ هناك عوامل تحد من قدرة الدول على مواجهة "الجامعات" الوهمية، ومنها عدم تجانس أنظمة التعليم العالي على الصعيد الدولي، واستناد قواعد الاعتراف بالمؤسسات التعليمية واعتمادها إلى أطر تشريعية مختلفة، وتغيير الجامعات الوهمية لباسها بشكل مستمر، وانتشار نشاطها عبر نطاق جغرافي غير محدد ولاسيما بعد دخولها واستفادتها من سوق التجارة الإلكترونية بفضاءاته الرحبية من جهة أخرى، فضلاً عن قواعد الاختصاص القانوني الإقليمي.

ثانياً- المقترحات

لا يمكن تدارك التداعيات الخطيرة للجامعات الوهمية ودرجاتها إلا من خلال العمل عبر مسارات تتكامل فيما بينها؛ لذا يبدو من الضروري تقديم المقترحات الآتية:

- اعتماد نهج إيجابي قائم على نشر قيمة التحصيل الأكاديمي، والعمل الرصين لتوطين وترسيخ أسس النزاهة العلمية في المجتمع.
- التوعية الاجتماعية بأساليب الاحتيال التي تلجأ إليها "الجامعات" الوهمية، ودعوة الطلاب إلى تجنب متابعة دراستهم لدى "الجامعات" الوهمية، لما في ذلك من ضياع وهدر للمال والوقت. ويمكن للجامعات الوطنية القيام بدورها من خلال المقالات والكتيبات والكتب، وتخصيص نسبة من ميزانيات الإعلان والتسويق والعلاقات العامة لهذا الغرض.
- تحذير وزارات التعليم العالي العربية في مواقعها الإلكترونية من "الجامعات" الوهمية، والتوعية بأساليب وطرق الاحتيال التي تتبعها في سبيل الترويج لبيع درجاتها.



- التنسيق مع وزارات الاتصالات العربية والشركات الكبرى في مجال الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والطلب منها تجميد المواقع التي تقوم بنشر خدمات بيع الدرجات المزيفة، والمطالبة بحذف عضويتها، وعدم السماح بنشر إعلاناتها أو الترويج لنشاطها، وإلزامها بعدم قبول الإعلان عن نشاط تعليمي جامعي لأي جامعة إلا بعد حصولها على موافقة الجهات الرسمية التعليمية في الدول العربية.
- نشر قاعدة بيانات (معطيات) دولية بأسماء "الجامعات" الوهمية، وتحديثها باستمرار.
- إنشاء مؤسسة رسمية في كل بلد عربي لمكافحة الدرجات المزيفة، والقيام بالتفتيش الدوري على استخدامها في المؤسسات العامة والخاصة.
- اتباع سياسة جنائية تقوم على تجريم ممارسات "الجامعات" الوهمية، واستخدام درجاتها المزيفة بنصوص صريحة تلحظ العمل بنسق واحد على النطاق الدولي.
- تبني إجراءات الاعتماد للجامعات والبرامج الأكاديمية، ومعادلة الدرجات وضبطها ضمن قواعد صارمة، واشتراط الامتحانات الوطنية "اختبار القدرات" لقياس المستوى التحصيلي والعلمي للطالب قبل معادلة الدرجات العلمية التي حصل عليها من خارج الدولة.
- ملاحقة مؤسسي المواقع للجامعات الوهمية الذين ينشطون في البلدان العربية، أينما وجدوا، ومطالبتهم بالتعويض، واسترداد المبالغ التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة.



ثبت المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١- الكتب العلمية والقانونية:

- أحمد الخطيب ورداح الخطيب، الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية، إربد: علم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- د. صفاء أوتاني، قانون العقوبات الخاص - الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٨.
- د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، قانون العقوبات اللبناني - جرائم الاعتداء على أمن الدولة وعلى الأموال، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢.
- د. علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات - القسم الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢.
- كمال بداري، فارس بوباكور، عبد الكريم حرز الله، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي: إعداد وإنجاح التقييم الذاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٣.
- د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، الطبعة الثامنة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٤.
- د. محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت: دون دار نشر، ١٩٧٥.
- د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨.

٢- الرسائل الجامعية:

- صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية - آفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري"، أطروحة



دكتوراه، جامعة سطيف الأولى، الجزائر، ٢٠١٤.

٣- الأبحاث القانونية والعلمية:

- د. صفاء أوتاني - د. وائل معلا، التعاقد على الغش الأكاديمي - المفهوم وضرورات التجريم، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد السادس والثمانون، أبريل ٢٠٢١، ص ١٤٣-٢٣٣
- د. هالة عبد القادر صبري، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد الرابع، المجلد الثاني، ٢٠٠٩، ص ١٤٨-١٨١.

٤- المقالات المنشورة على الشبكة:

- أحمد السعيد، "ناتبة: بعد الشهادات «المضروبة».. مصر مستباحة علمياً"، موقع مبتدأ: يمكن الوصول إليه على العنوان الآتي: www.mobtada.com/details/578765
- أحمد عابد وعمرو بيومي وعبير عبد الحليم وأمل المشاوي، مزاعم بتشغيل موظفين في الدولة بـ «مؤهلات وهمية»، موقع الإمارات اليوم، ٩ أكتوبر ٢٠١٩، يمكن الوصول إليه على الرابط: www.emaratalyoum.com/local-section/other/2019-10-09-1.1260200?ot=ot.AMPPageLayout
- م. زاهر الشعار، الجامعات الغير معتمدة والجامعات الوهمية، "تجارة الشهادات الجامعية"، مشكلة الماضي - أزمة الحاضر - كارثة المستقبل، يمكن الوصول إليه عبر الرابط: ae.linkedin.com
- شقران الرشيدى، الشهادات الوهمية، صحيفة سبق الإلكترونية في الرياض في يونيو ٢٠١٩، يمكن الوصول إليه على العنوان الآتي: sabcq.org/LypYFN
- صحيفة الرياض، مرض " الشهرة والوجاهة الاجتماعية يدفع بكثيرين نحو شراء



حرف "الذال" بأي طريقة وثمان! «النزاهة العلمية!» صحيفة الرياض، العدد ١٧١١٦ تاريخ ٥ مايو ٢٠١٥، يمكن الدخول إليه عبر الرابط:

www.alriyadh.com/1045417

■ صحيفة سرايا، التعليم العالي تضبط ٧٤ شهادة مزورة وأخرى غير معادلة، يمكن الوصول إليه عبر الدخول إلى الرابط: www.sarayanews.com/article/12111

■ فهمي هويدي، دكتوراه للبيع! شبكة صوت العربية، يمكن الوصول إليه على الرابط: www.voiceofarabic.net/ar/articles/1878

■ محمد البلادي، لماذا نحارب الشهادات الوهمية؟ صحيفة المدينة، ٢٦ / ١ / ٢٠١٩، www.al-madina.com

■ محمد المحمود، أزمة الشهادات العلمية في العالم العربي، موقع الحرة، سبتمبر ٢٠١٨، يمكن الوصول إليه على العنوان الآتي: www.alhurra.com/

■ نور علوان وحفصة جودة، جامعات وهمية وشهادات مزورة.. متى أصبح العلم سلعة تُباع وتشتري؟ موقع نون بوست، يمكن الوصول إليه على الرابط:

www.noonpost.com/content/2370

٥-المواقع:

- موقع اتحاد الجامعات العربية: ww.aaru.edu.jo
- موقع سيريانيوز الإخباري: www.syria-news.com
- موقع صحيفة الاتحاد: www.alittihad.ae
- موقع مفوضية الاعتماد الأكاديمي الإماراتية: www.caa.ae
- موقع وزارة التعليم العالي في سلطنة عمان: www.mohe.gov.om
- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الإمارات العربية المتحدة: www.mohe.sr.ae



ثانياً-المراجع باللغة الإنكليزية:

I - Specialized books :

- **Allen Ezell, John Bear (2005)**, Degree Mills: The Billion-Dollar Industry That Has Sold Over a Million Fake Diplomas, Prometheus Books; Amherst, NY.
- **Bear, John; Bear, Marian (2003)**, "Degree Mills". Bears' Guide to Earning Degrees by Distance Learning. Ten Speed Press.
- **David W. Stewart and Henry A. Spille (1988)**, Diploma Mills: Degree of fraud, Macmillan Publishing Company, 866 Third Avenue, New York, NY 10022.
- **Hastings Rashdall (2010)**, The Universities of Europe in the Middle Ages, Volume 2, Part 2: English Universities, Student Life, Cambridge Library Collection - Medieval History.

II - Research and articles :

- **Amy Rutledge** (November 15, 2004), Buying phony degrees online, WATE TV-6, www.wate.com/Global/story.asp?S=2567661&nav=E8YzT9L5
- **Cohen E.B and Winch, R.** (20 January 2010), Diploma and accreditation mills: Exposing academic credential abuse, Verifile Limited, available at www.international.ac.uk/resources/Diploma%20and%20Accreditation%20Mills.pdf
- **Congressional Research Service**, Diploma Mills: A Legal Overview, March 3, 2006, www.crs.gov.
- **Declan Walsh** (May 17, 2015), "Fake Diplomas, Real Cash: Pakistani Company Axact Reaps Millions". The New York Times. www.nytimes.com/2015/05/18/world/asia/fake-diplomas-real-cash-pakistani-company-axact-reaps-millions-columbiana-barkley.html
- **Degreeinfo**, university of the two hams what can it-mean?, www.degreeinfo.com/index.php?threads/university-of-the-two-hams-what-can-it-mean-john-bear-asks-for-help.36604/
- **Guides for Private Vocational and Distance Education Schools**, www.federalregister.gov/documents/2013/11/18/2013-27195/guides-for-private-vocational-and-distance-education-schools#sectno-citation-%E2%80%8989254.6
- **Harvey L.** (2004), Diploma mill, Analytic Quality Glossary, quality research international,

- www.qualityresearchinternational.com/glossary/diplomamill.htm
- **Helen Clifton** (16 January 2018), Matthew Chapman and Simon Cox, 'Staggering' trade in fake degrees revealed, BBC Radio 4, www.bbc.com/news/uk-42579634
 - **Jaime Holguin** (10 May 2004), CBS; "Top Officials Hold Fake Degrees". www.cbsnews.com.
 - **John Bear** (April 7, 2004), Diploma Mills: The \$200-Million-a-Year Competitor You Didn't Know You Had, quackwatch.org/consumer-education/dm1/
 - **Jon Clarke**, Fake degrees: The secret industry damaging so many employers, Agency central, www.agencycentral.co.uk/articles/2017-04/why-fake-degrees-are-destroying-recruitment.htm
 - **Judith S. Eaton (2015)**, Accreditation and recognition in the United States. Council for Higher Education Accreditation (CHEA), www.chea.org/accreditation-recognition-united-states
 - **Luca Lantero (2015)**, Degree Mills: non-accredited and irregular higher education institutions, Information Centre on Academic Mobility and Equivalence (CIMEA), Italy. www.cimea.it/files/fileusers/Diploma_mills_Luca_Lantero_EN.pdf
 - **Mahsood Shah, Sid Nair**, "Private for-profit higher education in Australia: Widening access, participation and opportunities for public-private collaboration". Higher Education Research and Development. www.researchgate.net/publication/263720823_Private_for-profit_higher_education_in_Australia_Widening_access_participation_and_opportunities_for_public-private_collaboration.
 - **Marion Lloyd** (October 18, 2010), "Mexican Secretariat Fights Fake Professional Degrees", The Chronicle of Higher Education. www.chronicle.com/article/Mexican-Secretariat-Fights/125008/
 - **Mark Clayton** (June 10, 2003), "Degree duplicity — Fake diplomas are easy to buy online, but colleges are becoming more wary". Christian Science Monitor, www.csmonitor.com/2003/0610/p15s02-lehl.html
 - **Mazhar Marouqui**. "Pakistan jails Axt boss over \$140m fake diploma scam". Quartz. gulfnews.com/world/asia/pakistan/pakistan-jails-axact-boss-over-140m-fake-diploma-scam-1.2283215/
 - **McGlinchey, David** (2003-04-11). "Nuclear agency managers among diploma mill users". GovExec.com. www.govexec.com/dailyfed/0504/051104d1.htm/



- **Mead Gruver** (Feb 2, 2009), Warren, National University planning to close".. Casper Star-Tribune, trib.com/news/state-and-regional/warren-national-university-planning-to-close/article_0167b65c-54ce-576c-9c33-42a7a12dec31.html
- **Melanie Newman** (20 April 2007), Degree mills bank on allure of UK names, Times Higher Education, www.timeshighereducation.com/news/degree-mills-bank-on-allure-of-uk-names/208627.article?storyCode=208627§ioncode=26
- **Nail Khisamiev, Claire Bigg** (January 15, 2013), Radio Free Europe, By Academic 'Ghostwriting' Still Going Strong in Russia, Radio Free Europe, www.rferl.org/a/russia-students-ghost-writing-cheating-buying-degrees/24824611.html
- **New York Times** (November 20, 1904), "Why the Quack Flourishes – Difficulties of Suppressing Him" (PDF). p. SM2. www.nytimes.com/1904/11/20/archives/why-the-quack-flourishes-difficulties-of-suppressing-him.html
[Radio Sweden, Minister's Dubious MBA -](http://RadioSweden.com/Minister'sDubiousMBA-), sverigesradio.se/artikel/1434594
- **Robert J. Cramer** (May 11, 2004), Diploma Mills: Federal Employees Have Obtained Degrees from Diploma Mills and Other Unaccredited Schools, Some at Government Expense, United States General Accounting Office, Testimony before the Committee on Governmental Affairs, U.S. Senate, www.gao.gov/new.items/d04771t.pdf
- **Ryan Foley** (Feb 22, 2010), "A diploma mill's trail leads to Wisconsin inmate". Associated Press. www.sandiegouniontribune.com/sdut-a-diploma-mills-trail-leads-to-wisconsin-inmate-2010feb22-story.html
- **Ryan Singel** (2005-02-02), "Database Fights Diploma Mills". Wired magazine. www.wired.com/2005/02/database-fights-diploma-mills/
- **Simmons, George** (February 16, 1901), "Editorial, Minor Comments". Journal of the American Medical Association. AMA, Highwire Press. ed.
- **Simon Shuster** (Feb. 28, 2013), Putin's Ph.D.: Can a Plagiarism Probe Upend Russian Politics? Time, world.time.com/2013/02/28/putins-phd-can-a-plagiarism-probe-upend-russian-politics/
- **U.S. Department of Education**, Diploma Mills and Accreditation - Diploma Mills, <https://www2.ed.gov/students/prep/college/diplomamills/diploma-mills.html>.
- Under the direction of Dr. E. Stephen Hunt USNEI, The Phenomenon And

Evolution of Diploma Mills, CIMEA against the mills,

http://www.cimea.it/files/fileusers/3337_CIMEA_Against_the_mills_2010.pdf

- **Unesco** (2017), Six Ways to Ensure Higher Education Leaves No One Behind. unesdoc.unesco.org/images/0024/002478/247862E.pdf

IV -Sites internet :

- **Council for Higher Education Accreditation (CHEA):** www.chea.org
- **GOV.UK. "Recognised UK degrees:**
www.gov.uk/check-a-university-is-officially-recognised
- **Hawaii state:**
law.justia.com/codes/hawaii/2009/volume-10/title-25/chapter-446e/hrs-0446e-0003-htm/ and hawaii.gov/dcca/ocp/udgi/lawsuits/AIU
- **Maine state:**
maine.gov/education/highered/Non-Accredited/UnaccreditedSchools-112706.pdf and
www.maine.gov/education/highered/Non-Accredited/a-am.htm
- **Michigan state:**
ww.michigan.gov/documents/mdcd/policy__procedures_complete-current4_1-24-06_229518_7.pdf
- **Oregon state:** www.osac.state.or.us/oda/unaccredited.aspx
- **Quality Assurance Agency (QAA):** www.qaa.ac.uk/
- **The Florida senate:** www.flsenate.gov/Laws/Statutes/2011/877.17
- **U.S. Department of Education** www.ed.gov
- **The Royal archives:** www.royal.uk
- **United States Office of Personnel Management :** www.opm.gov
- **Wikipedeia:** en.wikipedia.org/wiki/.

ثالثاً-المراجع باللغة الفرنسية:

- **Jean Abbiateci** (17 mai 2016), Universités de papier- Existe-t-il un marché éducatif clandestin en Suisse, Le Temps,
www.letemps.ch/suisse/universites-papier
- **Jean Abbiateci** (17 mai 2016), La grande arnaque des moulins à diplômes », Le Temps,
www.letemps.ch/societe/grande-arnaque-moulins-diplomes
- **Lucas De Leyssac (M-P.)** 1981, L'escroquerie par simple mensonge ? Recueil Dalloz, Chronique. 17.
- **Marine Miller** (30 mai 2017), Le trafic de faux diplômes prospère sur

Internet, Le Monde.

www.lemonde.fr/campus/article/2017/05/30/le-traffic-de-faux-diplomes-prospere-sur-internet_5135916_4401467.html

رابعاً-المراجع باللغة الإيطالية:

- **A. I. Pini (1993)**, “Scolari ricchi e scolari poveri tra Medioevo ed età moderna”, in Gian Paolo Brizzi – Jaques Verger, Le Università dell’Europa – Gli uomini e i luoghi – Secoli XII – XVIII, Milano.
- **Leo Moulin (1992)**, La vita degli studenti nel medioevo, Milano.

Arabic references are Romanized

- Abd Alfataah Mustafa Alsayfy, qanun aleuqubat allubnani-jarayim alaietida' ealaa 'amn aldawlat waealaa al'amwali, alqahirati: dar alnahdat alearabiati, 1972.
- Ahmed Al-Khatib and Rdah Al-Khatib, aliaietimad wadabt aljawdat fi aljamieat alearabiati, 'iirbid: ealm alkutub alhadithi, altabeat al'uwlaa ٢٠١٠ .
- Ali Abd Alqadir Alqahwaji, qanun aleuqubati-alqism alkhasa, manshurat alhalabii alhuquqiati, bayrut, 2002.
- Kamal Bidari, Faris Bubakur And Abd Alkarim Haraz Allh, daman aljawdat fi qatae altaelim aleali: 'iedad wainjah altaqyim aldhaati, diwan almatbueat aljamieati, aljazayir, 2013.
- Mahmoud Mahmoud Mustafa, sharah qanun aleuqubati-alqism alkhasa, altabeat althaaminata, matbaeat jamieat alqahirati, 1984.
- Mahmoud Najib Hosni, jarayim alaietida' ealaa al'amwal fi qanun aleuqubat allubnani, altabeat althaaniatu, bayrut: dun dar nashr, 1975.
- Mahmoud Najib Hosni, sharh qanun aleuqubati-alqism alkhasa, alqahirata: dar alnahdat alearabiati, 1988.
- Safaa Otani, qanun aleuqubat alkhasi - aljarayim alwaqieat ealaa al'ashkhas wal'amwali, dimashqa: manshurat jamieat dimashqa, 2018
- Slihaa Raqadi, tatbiq nizam daman aljawdat fi muasasat altaelim aleali aljazayiriit-afaqah wamueawiqatihu, dirasat maydaniat bimuasasat altaelim aleali lilsharq aljazayirii", risalat dukturah, jamieat satif al'uwlaa, aljazayar, 2014.
- Safaa Otani and Wael Mualla, altaeaqud ealaa alghishi al'akadimi-almafhūm wadarurat altajrimi, majalat alsharieat walqanunu, jamieat al'iimarat alearabiati almutahidati, aleadad alsaadis walthamanun, 'abril 2021, s 143-233.
- Hala Abd Alqadir Sabri, jwdat altaelim aleali wamaeayir alaietimad

al'akadimii "tajribat altaelim aljamieii alkhasi fi al'urdun", almajalat alearabiat lidaman jawdat altaelim aljamieii, aleadad alraabiea, almujalad althaani, 2009, s 148-181.

- Ahmad Alsaeid, "nayibatun: baed alshahadat <<almadrubata>>.. misr mustabahat elmyaan", mawqie muftadain: yumkin alwusul 'iilayh ealaa aleunwan altaali www.mobtada.com/details/578765 :
- Ahmad Abed, Amr Biumi, Abir Abd Alhalim And Amal Almunshawi, mazaem bitashghil muazafin fi alduwalt bi <<mwahalat wahmiati", mawqie alamarat alyawma, 9 'uktubar 2019, yumkin alwusul 'iilayh ealaa alraabiti: www.emaratalyoum.com/local-section/other/2019-10-09-1.1260200?ot=ot.AMPPageLayout
- Zahir Alshaar, aljamieat alghayr muetamadat waljamieat alwahmiati, " tijarat alshahadat aljamieia ", mushkilat almadi - 'azmat alhadir - karithat almustaqbali, yumkin alwusul 'iilayh eabr alraabiti: ae.linkedin.com
- Shaqran Alrshidi, alshahadat alwahmiata, sahifat sabq alalkitrunit fi alriyad fi yunyu 2019, yumkin alwusul 'iilayh ealaa aleunwan altaali: sabq.org/LypYFN
- Sahifat Alriyad, mardi" alshuhtrat walwajahat aliaijtimaieiat yadfae bikathirin nahw shira' harf "aldaal" bi'ayi tariqat wathamani! <<alnazahat aleilmiatu>>! sahifat alrayad, aleadad 17116 tarikh 5 mayu 2015, yumkin aldukhul 'iilayh eabr alraabiti: www.alriyadh.com/1045417
- Sahifat Saraya, altaelim aleali tadbith 74 shahadatan muzawarat wa'ukhraa ghayr mueadalatin, yumkin alwusul 'iilayh eabr aldukhul 'iilaa alraabiti: www.sarayanews.com/article/12111
- Fahmi Huaydi, dukturah lilbayei! shabakat sawt alearabiati, yumkin alwusul 'iilayh ealaa alraabiti: www.voiceofarabic.net/ar/articles/1878
- Mohamad Albalady, limadha nuharib alshahadat alwahmiata?, sahifat almadinati, 26/1/2019, www.al-madina.com
- Mohamad Almahmoud, 'azmat alshahadat aleilmiat fi alealam alearabii, mawqie alharat, sibtambar 2018, yumkin alwusul 'iilayh ealaa aleunwan altaali: www.alhurra.com/
- Nour Alwan And Hafsa Jawdaa, jamieat wahmiat washahadat muzawaratun.. mataa 'asbah aleilm sileat tubae watashtaria? mawqie nun busti, yumkin alwusul 'iilayh ealaa alraabiti: www.noonpost.com/content/2370

